

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٧٢

الاثنين، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

السيد مؤمن (بنغلاديش) رئيس لجنة وثائق التفويض (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض تقرير لجنة وثائق التفويض بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/69/617. إن اللجنة، وقد نظرت في وثائق تفويض الممثلين في اجتماعها المعقود في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، شعرت بالارتياح لاعتماد مشروع قرار بقبول وثائق تفويضهم بدون تصويت. أود أن أشير إلى أنه منذ عقد لجنة وثائق التفويض اجتماعها، قدمت الدول الأعضاء التالية وثائق تفويض رسمية بالشكل الذي تقضيه المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة: الجزائر، والهند، ونيجيريا، وتونس وتركيا.

ويسرني الآن أن أشيد بمراعاة الجمعية العامة توصية اللجنة، الواردة في الفقرة ١١ من تقريرها، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بالموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض. وأخيراً، أود أن أسجل تقديري الصادق لأعضاء اللجنة وللأمانة العامة على تيسير عملنا إلى حد كبير.

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد مورا (البرتغال)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/69/617)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١١ من تقريرها. وينص مشروع القرار على ما يلي:

”إن الجمعية العامة، وقد نظرت في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه، توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.“

أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة وثائق التفويض ليعرض تقرير اللجنة ومشروع القرار الوارد في التقرير.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1469513 (A)



السنوي السابع للممثل السامي لتحالف الحضارات، المعمم في الوثيقة A/69/382.

أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش ليعرض مشروع القرار A/69/L.34.

**السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، مشروع القرار المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام" (A/69/L.34). ومن دواعي فخر بنغلاديش عرضها لمشروع القرار بشأن هذا البند في الجمعية منذ عام ٢٠٠١. ونحن سعداء بأن النص قد حظي بتأييد واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء، وبأنه قد جرى اعتماده في كل عام بتوافق الآراء.

إن ثقافة السلام محبة لنا جميعا. وإلى ثقافة السلام تتطلع البشرية جمعاء، وهي أيضا جوهر ميثاق الأمم المتحدة. ويقع تعزيز وإذكاء عقلية ثقافة السلام في صلب الإدارة الإبداعية للخلافات والانقسامات. ويواجه العالم اليوم مشاكل كثيرة جدا من الانقسام والانغلاق التي تعطل وتعرقل هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار والتقدم بشكل مستدام. ويولد انعدام المساواة والتمييز وسوء الفهم والتعصب والكراهية في جميع أنحاء العالم أبعادا جديدة للصراع. وثمة بلا شك حاجة ملحة لبناء وتعزيز ثقافة السلام في جميع أنحاء العالم، ونشر عقلية التسامح والاحترام والحب للآخرين واحترام التنوع، بغض النظر عن الطائفة أو العقيدة أو اللون أو الجنس أو العرق أو الدين.

إذا أردنا أن يتعد النظام العالمي عن ظروفه الحالية المتسمة بالفوضى والاضطراب والعنف، فيجب علينا بناء ثقافة السلام. ورغم أننا شهدنا الانتهاء من العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، فإننا بحاجة لاستدامة وتعزيز عزمنا الآن أكثر مما قمنا به خلال الأعوام الماضية. ولدينا أطر مثيرة للإعجاب على الورق، ولكن ترجمتها إلى

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون "وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة التاسعة والستين"، الذي أوصت لجنة واثق التفويض باعتماده في الفقرة ١١ من تقريرها. وقد اعتمده اللجنة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٣٨/٦٩).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية شرحا للموقف بشأن القرار الذي اعتمد للتو.

**السيد دبائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** شارك وفد بلدي في اعتماد القرار ١٣٨/٦٩ بتوافق الآراء، ومع ذلك، فإنني أود أن أعرب عن تحفظ وفد بلدي على أجزاء من التقرير واردة في الوثيقة A/69/617، يمكن أن تفسر بأنها اعتراف بالنظام الإسرائيلي.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

**البند ١٤ من جدول الأعمال**

**ثقافة السلام**

(أ) تقرير الأمين العام (A/69/413)

(ب) مشروع القرارين (A/69/L.41 و A/69/L.34)

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، يحيل بها التقرير

القائمة، تقريراً عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء تنفيذاً لهذا القرار، يستند فيه إلى المعلومات التي تقدمها تلك الدول، والإجراءات التي اتخذت لذلك الغرض على مستوى المنظومة من جانب جميع الكيانات المعنية في الأمم المتحدة، وعن الأنشطة المكثفة التي اضطلعت بها المنظمة والوكالات المنتسبة إليها لتنفيذ برنامج العمل وللترويج لثقافة قوامها السلام واللاعنف.

لقد أتاح لنا المنتدى الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام، الذي عقده رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين في ٩ أيلول/سبتمبر، فرصة فريدة للجمع بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، وتنشيط مسعانا المشترك لتعزيز ثقافة السلام. واكتسى المنتدى أهمية خاصة حيث أنه احتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام، وركز بشكل خاص على دور المرأة والشباب، فضلاً عن أهمية المواطنة العالمية في مجال النهوض بثقافة السلام.

وقد ألهم الحماس الذي ساد خلال الاجتماع الرفيع المستوى، الدول الأعضاء من أجل مواصلة عقد المنتدى. إن عقد مثل هذه الاجتماعات كل عام، لا تترتب عليه بالضرورة تكاليف إضافية في ميزانية الأمم المتحدة، لكنه سوف ينقل رسالة قوية إلى العالم، وخاصة للشباب، مفادها أن الأمم المتحدة ملتزمة حقاً بتعزيز ثقافة السلام من أجل المساعدة على نشر عقلية الاحترام والحب لبني البشر، والتخلص من عقلية الكراهية والتعصب وسوء الفهم والحروب والعنف.

إننا نتطلع إلى عقد رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين للمنتدى الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن ثقافة السلام، ونأمل أن يقدم إسهاماً حقيقياً في تعزيز ثقافة السلام من أجل عالم مستدام وشامل للجميع ويسوده السلام ويرعى مصالح الشعوب ويخدم مصلحة كوكبنا الأرض.

أفعال لا تزال تشكل مهمة صعبة. ولذلك، فإننا لا نزال بحاجة إلى دعم والتزام قويين من لدن الجميع.

وفي ظل هذه الخلفية، عرض وفد بلدي مشروع القرار السنوي هذا. إننا نشكر الدول الأعضاء ووفودها على مشاركتها الفعالة في عملية التفاوض. ونشكرها على مشاركتها وتعاونها القيمين، اللذين أثريا مشروع القرار. وقد تم خلال هذا العام تعزيز مشروع القرار من خلال دمج بعض الإشارات والعناصر الهامة في مجال تعزيز ثقافة السلام.

أولاً، على سبيل المثال، فإنه يرحب بعقد المنتدى الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن ثقافة السلام في ٩ أيلول/سبتمبر، بنجاح، بدعوة من رئيس الجمعية وبمشاركة رفيعة المستوى وشراكة واسعة النطاق وتعاون شامل بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي، كما تجلّى ذلك في المنتدى. ويرحب أيضاً مع التقدير باحتفال المنتدى بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام.

ثانياً، يعترف مشروع القرار بدور المرأة والشباب في تعزيز ثقافة السلام، ولا سيما بأهمية زيادة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي الأنشطة التي تعزز ثقافة السلام، بما في ذلك في حالات ما بعد النزاع.

ثالثاً، ينوه مشروع القرار أيضاً بالمبادرات التي اتخذها المجتمع المدني، بالتعاون مع الحكومات، لتعزيز القدرات المدنية المتعلقة بتعزيز السلامة البدنية للسكان الضعفاء المعرضين لخطر العنف وبالعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

رابعاً، يشير مشروع القرار إلى أهمية إيلاء الاعتبار الواجب لثقافة السلام في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

خامساً، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين، في حدود الموارد

وفي السطر الأول من الفقرة السادسة عشرة من الديباجة الحالية، يستعاض عن عبارة "تحيط علما" بعبارة "ترحب". وفي السطر الأخير من الفقرة ١١، تحذف عبارة "تدعو الدول الأعضاء إلى إيجاد الظروف الملائمة لسماع أصوات الاعتدال" ويستعاض عنها بعبارة "تشجع الجهود المبذولة، حسب الاقتضاء، الرامية لسماع أصوات الاعتدال".

إنني أوجه شكري لجميع الدول الأعضاء التي شاركت بنشاط في المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا العام، وأثرت محتواه باقتراحاتها البناءة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقديمه تقريره الشامل عن هذا البند من جدول الأعمال (A/69/413)، الذي يحدد التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٢٦/٦٨، الذي اعتمد بتوافق الآراء في العام الماضي.

إننا نقدر الدور الريادي لليونسكو والإسهام القيم لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ونرحب على وجه الخصوص باعتماد المجلس التنفيذي لليونسكو لخطة العمل المتعلقة بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات. وتقدم الخطة فرصة مواتية لاتخاذ خطوات عملية لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات من خلال التعليم والثقافة والإعلام، مع التركيز على إشراك الشباب والشابات في عملية الحوار. ونأمل أن تنفذ الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة البرامج والأنشطة المناسبة لدعم خطة العمل.

يعاني العالم اليوم من صراعات مدمرة، قديمة وجديدة، تغذيها الشكوك التي طال أمدها وانعدام الثقة بين أتباع الأديان والحضارات المختلفة. ولا تتسبب تلك الصراعات فحسب في معاناة بشرية وحسائر اقتصادية هائلة، ولكنها تعرقل أيضا التفاعل الودي والتعاون الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف المناطق والدول في العالم. ونحن نشهد أيضا اتجاهها متزايدا

يحظى مشروع القرار في كل عام بتأييد عدد كبير من الدول الأعضاء. ويسرني الإشارة إلى مشاركة ما يناهز ١٠٠ بلد في تقديم مشروع القرار الهام هذا في هذا العام. ويتمثل تطور كبير هذا العام في أن المشروع اجتذب مشاركين لتقديمه على نطاق واسع وأقليمي. إننا نعرب عن خالص الشكر والثناء لجميع مقدمي مشروع القرار على دعمهم والتزامهم، وخاصة البلدان التي تشارك في تقديم مشروع النص للمرة الأولى.

وفي اعتقادي ولدي أمل ليس في أن تتقدم جميع الوفود للمشاركة في تقديم مشروع القرار يوما ما فحسب، ولكن الأهم من ذلك، أن تتحلى كل دولة وكل مجتمع وكل أسرة بروح وعقلية ثقافة السلام لبلوغ هدفنا المنشود المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار على نحو مستدامة في جميع الدول. واستنادا إلى هذا الطموح، أمل أن تتمكن، على غرار السنوات الماضية، من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالنيابة):** أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان لعرض مشروع القرار A/69/L.41.

**السيد مسعود خان (باكستان)** (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي الانضمام إلى الممثل الدائم للفلبين، السيد ليبران كاباكتولان، في عرض مشروع القرار المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام" (A/69/L.41).

وبعد مشاورات اللحظة الأخيرة مع الدول الأعضاء المشاركة في المفاوضات، وافق الميسران على إدخال التنقيحات التالية على نص مشروع القرار:

سيتم إدراج فقرة جديدة في الديباجة بعد الفقرة الخامسة من الديباجة، بالصيغة التالية "وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٢٧/٦٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف".

**السيد كاباتولان** (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تنضم الفلبين إلى الميسر المشارك، باكستان، لعرض مشروع القرار المتعلق بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتفاهم والتعاون من أجل السلام، الوارد في الوثيقة A/69/L.41، في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال "ثقافة السلام"، مع التنقيحات التي أدخلت عليه، بما في ذلك الفقرة الجديدة الخامسة من الديباجة وبعض التغييرات في الفقرة ١١، كما عرضها شفويا سفير باكستان بعد إجراء مشاورات اللحظة الأخيرة مع الدول الأعضاء المشاركة في المفاوضات.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة للقرار. ومن المناسب أن نقوم بذلك مع اعتماد اليونسكو في آذار/مارس لخطة العمل المتعلقة بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات. وبالتالي، يشجع مشروع القرار الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة على الاضطلاع بأنشطة لدعم خطة العمل.

وبصرف النظر عن استمرار اعترافه بالدور القيّم لمكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بصفته جهة التنسيق داخل الأمانة العامة بشأن المسألة، فإن مشروع القرار يعزز دعمه لأعمال وأنشطة اليونسكو، الوكالة الرائدة لتنفيذ مشروع القرار وخطة العمل. وهو يرحب ترحيبا خاصا ببوابة الحوار والسلام الإلكترونية التابعة لليونسكو بصفقتها وسيلة لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات عبر تكنولوجيا المعلومات، وهي أداة ذات أهمية خاصة في الوصول إلى الشباب.

ويواصل مشروع القرار الترحيب أيضا بالمشاركة المتزايدة لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، ويرحب بإعلان بالي الذي اعتمد في المنتدى العالمي السادس لهذا التحالف، بموضوع "الوحدة في التنوع: الاحتفال بالتنوع من أجل القيم

نحو كراهية الأجانب والتعصب الديني وظهور أيديولوجيات متطرفة جديدة في أجزاء مختلفة من العالم.

ويمكن تجنب الصدام الوشيك بين الحضارات في العالم المعولم وعكس اتجاهه على حد سواء. ويُعزى ذلك الأمر في جانب كبير منه إلى اتساع الفجوة في الفهم والثقة والتسامح بين مختلف الأديان والحضارات في العالم. وتستغل الجماعات الإرهابية والمتطرفة هذه الفجوة لنشر جدول أعمالها المسمم. ولذلك، ينبغي لنا جميعا تعزيز آليات وإجراءات لتشجيع الحوار والتفاهم بين جميع الأديان والحضارات بهدف استعادة الوثام وتعزيز التعاون لتحقيق السلام والتنمية.

ورغم اختلاف الأديان والثقافات، فإن لديها الكثير من القواسم المشتركة التي يمكن أن توحدنا. إننا بحاجة إلى البناء على تلك القيم المشتركة. ويمكن تحويل التنوع الثقافي إلى قوة إيجابية لتعزيز التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والانسجام الدولي. ولكي يحدث ذلك، سيتعين علينا أن نتكاتف من أجل القضاء على الأحكام المسبقة وأشكال التحيز والقوالب النمطية والدخول في حوار حقيقي وبناء على جميع المستويات بما يتجاوز الانقسامات الثقافية والدينية. كما ينبغي مواصلة الحوار بشكل منظم ومتعدد الجوانب وشامل للجميع. وينبغي أن يشمل القيادات الدينية والمجتمعية المحلية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية.

وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي للحوار في منع نشوب الصراعات وتعزيز السلام والوثام من خلال الفهم الأفضل والوسطية وإرساء ثقافة عالمية للسلام. وفي اعتقادنا أنه مع تعزيز الحوار وتحسين الفهم، سيتسنى لنا تحقيق هدف إيجاد عالم متنوع، ولكنه متناغم ويسوده السلام ويستند بقوة إلى ركيزتي التعايش السلمي والوحدة في إطار التنوع. ونأمل أن تقدم الجمعية، مرة أخرى، دعمها بالإجماع لمشروع القرار.

القرار ودعمته تقليدياً، وأن نرحب ونشكر الدول الأعضاء التي تُقدِّمه للمرة الأولى.

أخيراً، نودّ أن نشكر جميع الوفود التي أسهمت بفعالية في المناقشات ومارست التزاهة والمرونة والروحانية البناءة والتعاون. ووفد الفلبين، إلى جانب باكستان ومقدمين آخرين، يُثني على الاعتماد بتوافق الآراء من قِبَل الجمعية.

**السيدة كنفغ** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلّمت بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أحاطب الجمعية العامة بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال، "ثقافة السلام" بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية. والجماعة تغتنم هذه الفرصة لتشكر الأمين العام على التقرير (A/69/413) المُعدّ والمقدّم لتوجيه نظرنا في بند جدول الأعمال. وتود الجماعة الكاريبية أن تشكر أيضاً اليونسكو ومختلف كيانات الأمم المتحدة الملتزمة بتعزيز قيم ثقافة السلام.

إننا نعيش في عصر من العولمة المتزايدة والتداعم المتنامي. وبما أنّ الجماعة الكاريبية نفسها هي جوهر التنوع الثقافي، فإننا ندرك أهمية تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. والجماعة الكاريبية تعتقد أنّ الحل السلمي للتزايدات والاختلافات أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتبقى التفاوتات بين البلدان ودخلها هاجسا عالمياً. وقد استمرّ الفقر والتفاوت في الحالة الاجتماعية ومستوى الدخل، مسبباً الاستياء وعدم التسامح. وتعتقد الجماعة الكاريبية أنّ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستحتاج إلى معالجة الفوارق المتزايدة بين الدول وضمن أن تفيّد العولمة جميع البلدان، وليس مجرد قلة مختارة منها. وانسجاماً من الأمم المتحدة مع واجباتها بمقتضى ميثاقها، يجب أن تكون قوة من أجل المساواة والإنصاف في سياق نظام غير عادل من العولمة. وعلى الأمم المتحدة أن تعمل لضمان تطبيق الأحكام بين جميع الأطراف الفاعلة في أسرتنا العالمية بمساواة وفعالية وثبات.

العامّة المشتركة" الذي عُقد في بلي، إندونيسيا، من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس.

ولا يمكنني المغلاة في تأكيد قيمة جهودنا المتواصلة في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، ومثل هذا الحوار بصفته أساساً لسلام عادل ودائم. ومع اقترابنا من عام ٢٠١٥ المتميّز، يعترف مشروع القرار بأهمية إيلاء الاعتبار اللازم للثقافة في المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فبدون السلام، لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة.

لقد شهدنا ذلك في الفلبين، في جزيرة مينداناو، حيث لم تنجح مفاوضات السلام في تسوية سنوات من النزاع إلّا حين أدرك جميع أصحاب المصلحة أنّ السلام يجب أن يسير يدا بيد مع التنمية، وأنه لن يأتي إلّا بعد أن يكون لدينا حوار بين الأديان والثقافات. وهذا هو جوهر الخلاصة الناجعة للاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو، الذي وقّعه الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير في آذار/مارس. وقد دفعته قدماً، بين أشياء أخرى، سلسلة من مؤتمرات القساوسة والعلماء، التي عُقد بعضها في باكستان، والتي نأمل أن تستطيع دول أخرى استخدامها نموذجاً للحوار بين الأديان.

إنّ السعي إلى السلام الشامل ليس سهلاً في ضوء تحديات وتعقيدات العالم الحديث والمضاعفات الأخيرة في الحقيقة. وهو أيضاً ليس مسألة أو هدفاً قصير الأجل. لذا، نعتقد أنّ تأكيد الحاجة إلى فهم متبادل لتنوعنا في الأديان، فضلاً عن الثقافات وحوار الحضارات على أساس سنوي، جوهر ثقافة السلام.

ونحن نعتقد أيضاً أنّ الحوار بين الأديان والثقافات مسألة لا يمكن معالجتها منعزلة أو منفردة. والمبادرات والقرارات الأخرى الواردة تحت بند جدول الأعمال - بما يشمل مشروع القرار المتعلق بثقافة السلام - يُكمّل أحدها الآخر ويستفيد منه، حيث تعالج الأبعاد المختلفة للمسألة. واسمحوا لنا في هذه النقطة أن نشكر الدول الأعضاء التي قدّمت مشروع

”يجب علينا أن نعمل، لا أن ننتظر. ونحن جميعاً، وليس السياسيين وقادة العالم فحسب، مطالبون بالمساهمة. أنا، أنت، نحن. إنه واجبنا“

وتأمل الجماعة الكاربية بأن نستطيع إيجاد عقلية التسامح والتعاون، ونبني ثقافة دائمة للسلام عبر التربية من أجل السلام.

**السيد إسماعيل (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية):**  
يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا وميانمار.

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل مُشيداً بالفلبين وباكستان وبنغلاديش على جهودها في تيسير القرارين A/69/L.41 بشأن الحوار بين الأديان والمعتقدات و A/69/L.34 بشأن ثقافة السلام.

كما نود أن نغتنم الفرصة للإعراب عن دعمنا لحكومة أستراليا وشعبها بشأن أزمة احتجاز الرهائن في سيدني التي وقعت بالأمس. إننا نرفض التطرف والراديكالية، ونقف على أهبة الاستعداد متحدين مع المجتمع الدولي، وندين بشدة الأعمال الإرهابية العنيفة. وفي الوقت نفسه، نعرب عن خالص تعاطفنا وتعازينا أيضاً لإندونيسيا زميلتنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تأثرت بالانهيارات الأرضية في جاوا الوسطى يوم الجمعة، ١٢ كانون الأول/ديسمبر، مما أسفر عن مقتل عدد من الأشخاص.

وتؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا بقوة ثقافة السلام التي جرى ترسيخها في دولها الأعضاء منذ إنشاء رابطتنا. وعلى النحو الوارد في الفقرة ٢ من إعلان بانكوك الصادر عام ١٩٦٧، من أهداف وغايات تشكيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا:

إن تقرير الأمين العام يذكر أن الاختلافات الثقافية والدينية تتبوأ الصدارة في المجتمعات المتنوعة والمترابطة على نحو متزايد. وينبغي أن يكون الناس مجهزين بالقدرات اللازمة للتصدي لخطاب الكراهية، تحدي النماذج النمطية وتعزيز التعايش السلمي في ظل التنوع. كما ينبغي أن يكونوا على علم بالمبادئ الأساسية للسلام، التسامح، التعاون، الحوار السلمي والاحترام المتبادل للجميع. وتعتقد الجماعة الكاربية أنه ليس هناك أي مكان أكثر أهمية لتعزيز هذه القيم مما بين شبابنا. وقد أعلن الأمين العام بان كي - مون أنه من خلال التربية نعلم أبناءنا ألا يكرهوا. ومن خلال التربية نعد قادتنا الذين يتصرفون بحكمة ورحمة. ومن خلالها نرسي ثقافة سلام حقيقية ودائمة.

والجماعة الكاربية تعتقد بقوة أن التربية، التي تؤدي إلى تحوّل أساسي في كيفية رؤيتنا للواقع، سلاح قوي ضد الاضطهاد. فالتربية تمكّن. وملالا يوسفزاي، الناشطة التربوية الباكستانية البالغة ١٧ سنة من العمر، التي مُنحت جائزة نوبل مؤخرًا، مثال ساطع على ذلك. وقد قالت ملالا في محاضرتها المتعلقة بجائزة نوبل للسلام:

”لماذا الدول التي نُسَمِّيها قوية أكثر قدرة على إثارة الحروب لكنها أكثر ضعفاً في إحلال السلام؟ ولماذا إعطاء السلاح سهل جدا ولكن إعطاء الكتب صعب جدا؟ ولماذا صنع الدبابات سهل جدا بينما بناء المدارس صعب جدا؟

”إننا نعيش في عصر حديث ونعتقد أنه ليس هناك شيء مستحيل. لقد وصلنا إلى القمر قبل ٤٥ عاماً، وقد نهبط على سطح المريخ قريباً. لذا، يتعيّن علينا في هذا القرن الحادي والعشرين أن نتمكّن من تزويد كل طفل بتعليم نوعي.

بينها في إطار الشراكة في التنمية الفعالة، وفي جماعة من المجتمعات المتناسكة“.

ونحن نرى أن الفجوة الحقيقية في عالم اليوم لم تعد بين الشرق والغرب، أو بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، أو بين الأغنياء والفقراء، وبالتأكيد ليس بين الأديان المختلفة. وبدلاً من ذلك، صارت في التباين بين المعتدلين والمتطرفين الذين سببوا مختلف المشاكل والتحديات التي تؤثر علينا اليوم. ونحن نفهم أن السلام لا يمكن تحقيقه من خلال جهود الرابطة وحدها، والتعاون بين الجميع ضروري جداً. وبالتالي، سوف تواصل الرابطة إجراء الحوار مع الشركاء الخارجيين من خلال الآليات التي تقودها، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية وتدبير بناء الثقة في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والتسوية السلمية للمنازعات عن طريق مبادرات مثل الحركة العالمية للمعتدلين، التي تعزز قيمة الاعتدال؛ وأنشطة أخرى في إطار مجالات غير تقليدية للأمن والدفاع وإدارة الكوارث.

كما أن الدول الأعضاء في الرابطة كانت تساهم أيضاً على مختلف المستويات الوطنية في عمل المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. ونرحب، من بين أمور أخرى، بمبادرة الحوار بين الأديان في إطار الاجتماع الآسيوي الأوروبي، وإعلان مؤتمر الاجتماع الآسيوي - الأوروبي الرفيع المستوى بشأن الحوار بين الثقافات والأديان، في إطار موضوع "الوئام بين الحضارات: شرط ضروري للتنمية المستدامة"، الذي عقد في سانت بترسبرغ، الاتحاد الروسي، في تموز/يوليه. ونواصل أيضاً دعم البوابة الإلكترونية للحوار بين الأديان التي أنشأها الاجتماع الوزاري الاستثنائي لحركة عدم الانحياز بشأن الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية، المعقود في مانيليا عام ٢٠١٠. وعلى وجه الخصوص، نرحب أيضاً

”تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين من خلال الاحترام الراسخ للعدالة وسيادة القانون في العلاقات بين بلدان المنطقة والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة“.

وترى رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن ثقافة السلام يجب أن ترسخ في الأذهان بدءاً من سن مبكرة. وفي ذلك الصدد، وضعنا برنامجاً إقليمياً باسم فيلق المتطوعين المحترفين الشباب لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يقدم المساعدة إلى المشاريع التي تشمل مجالات التنمية الريفية، والقضاء على الفقر، والتعليم والزراعة والصحة والمسائل البيئية. ويهدف البرنامج إلى تعزيز قيم المساواة والاحترام المتبادل وتعزيز التفاهم المتبادل من خلال تعزيز الحوار والتفاعل بين الشباب. إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا في خضم العمل من أجل بناء جماعة للرابطة بحلول عام ٢٠١٥ تتميز بوجود أناس من خلفيات وأصول عرقية ولغوية ودينية وثقافية متباينة يعيشون في وئام ويبنون مستقبلاً مشتركاً ينعم بالسلام والازدهار. وكما تنص الفقرة ٦ من خطة دول الجماعة الاجتماعية - الثقافية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، سوف تتسم جماعة الرابطة بما يلي:

”ثقافة المرونة الإقليمية، والتقيد بالمبادئ المتفق عليها، وروح التعاون والمسؤولية الجماعية، وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية، واحترام الحريات الأساسية، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية.“

[هامش] وقد تم تأكيد ذلك في رؤية رابطة أمم جنوب شرق آسيا آسيان لعام ٢٠٢٠، التي تعتبر الرابطة:

”محفلًا للأمم جنوب شرق آسيا، الاستشراعية، والتي تعيش في سلام واستقرار وازدهار، مرتبطة فيما

ونحن أيضاً على استعداد للعمل جنباً إلى جنب مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين وإكمال عمل الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

**السيدة لوسانانون (تايلند)** (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان).

وتود تايلند أن تشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/69/413). ونشيد بالالتزام والدور النشط لكيانات الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في تعزيز ثقافة السلام وبإسهاماتها القيمة.

إننا نعيش في عالم يتميز بالتنوع الكبير والترابط المتزايد بين المجتمعات. ولذلك، من الضروري جداً بالنسبة لنا جميعاً أن نقدر الجمال الكامن في هذا التنوع ونعزز به من أجل العيش في سلام ووثام. ومع ذلك، فإن العالم الذي نعيش فيه هو في أمس الحاجة إلى السلام. ويشكل التعصب والتمييز والاستبعاد وعدم المساواة والكراهية، على سبيل المثال لا الحصر، تهديدات كبيرة للسلام والوثام. وما من بلد يمكنه التغلب على هذه التهديدات بمفرده. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً لتعزيز ثقافة السلام المستدام على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وتعطي تايلند الأولوية في سياستها الداخلية والخارجية لتعزيز قيمة الاعتدال بغية العمل على تحسين التفاهم والاحترام المتبادل بين مختلف الثقافات والأديان والعقائد والمعتقدات. ويجب أن يتمتع كل فرد في المجتمع بالمهارات لتحديد ووقف خطاب الكراهية والقوالب النمطية والتمييز. ونحن نعتقد بقوة أن حرية التعبير وحقوق الإنسان وسيادة القانون تمثل أرضاً خصبة لغرس السلام والوثام في المجتمعات المتعددة الثقافات.

بالمبادرات العملية الرامية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوعية الشباب وجميع أفراد المجتمع المدني.

كما تشدد الرابطة على أهمية إيلاء الاعتبار الواجب لثقافة السلام من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إذ عندما لا يكون هناك سلام فلن تكون هناك تنمية. وعلاوة على ذلك، وقع قادتنا في ميانمار الشهر الماضي إعلان ناي ببي تاو بشأن رؤية جماعة الرابطة لما بعد عام ٢٠١٥، والتي تشكل أساس خارطة طريق شاملة للرابطة لما بعد عام ٢٠١٥.

ولذلك نؤيد تماماً الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في إقامة ثقافة السلام، ولا سيما من خلال خطة العمل للعقد الدولي للتقارب بين الثقافات ٢٠١٣-٢٠٢٢، الذي صاغته اليونسكو بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والذي يشدد على مشاركة الشباب والنساء في تعزيز التفاهم والتسامح المتبادلين؛ وبوابة اليونسكو الإلكترونية للسلام والحوار في عملها للتوعية؛ وعمل تحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز التفاهم فيما بين مختلف الحضارات والثقافات والأديان والمعتقدات.

كما أن الدول الأعضاء في الرابطة ملتزمة أيضاً بتعزيز ثقافة السلام، وتشارك بفعالية في محافل من قبيل الاجتماع السنوي للمنتدى العالمي لتحالف الحضارات، الذي عقد المنتدى السادس له في بالي، إندونيسيا، في آب/أغسطس.

وفي الختام، تغتنم الرابطة هذه الفرصة لتؤكد مجدداً التزامنا بدعم ثقافة السلام، على النحو المكرس في الميثاق والمبادئ الأساسية لدينا، وسوف تواصل القيام بدور فعال في السعي إلى تحقيق هذا المسار. ونحن أيضاً على استعداد للعمل جنباً إلى جنب مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين وأن نكمل عمل الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

والشباب. ونؤكد بشكل خاص على دور المرأة بوصفها عنصراً فاعلاً للسلام وتسوية النزاعات. كما أن دور وسائط الإعلام، بوصفها رسولا للسلام، في الدفاع عن ثقافة السلام أمر لا غنى عنه.

ثانياً، تقر تايلند بالحاجة إلى نشر رسالة السلام والتسامح، وتعزيز الاحترام المتبادل للاختلافات. إننا نشعر بالهلع لأن الأديان التي تحمل رسالة صنع السلام وحفظ السلام قد أسيء تفسيرها وتشويهها وأصبحت القوة الدافعة الرئيسية للعنف والإرهاب. ولذلك، فإننا بحاجة ماسة إلى تعزيز الفهم الحقيقي لجوهر الأديان والعقائد والمعتقدات ومكافحة الأيديولوجيات التي يركز عليها العنف. ويمكن أن تسهم الأدوار البناءة للزعماء الدينيين والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام إسهاماً كبيراً في تحسين الفهم ورأب الصدع.

ثالثاً، يمكن تعزيز ثقافة السلام من خلال بناء القدرات والتعليم. لقد اجتمع في بانكوك مؤرخون خبراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لمناقشة السبل الكفيلة بزيادة الوعي بشأن التاريخ المشترك لجنوب شرق آسيا، وتحسين نوعية مناهج التاريخ من أجل تشجيع التفاهم والاحترام المتبادلين بين الشعوب في المنطقة وتعزيز العلاقات بين البلدان المتجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد في بانكوك أيضاً منتدى اليونسكو الأول حول التعليم من أجل تحقيق المواطنة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

رابعاً، نحتاج إلى زيادة التركيز على الشباب. فالترويج لفكرة السلام كجزء من ثقافة الشباب سيسهم بلا شك في تحقيق أهدافنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، كانت تايلند ولا تزال تضطلع بدور نشط للغاية في تعزيز ثقافة السلام بين الشباب ليس من خلال المراحل الأولى للتعليم فحسب، بل أيضاً من خلال عدة أنشطة تنظمها الوكالات الحكومية والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية فضلاً عن المجتمعات

تتحترم تايلند التزاماتها الدولية المتعلقة بالحوار من أجل الدبلوماسية الوقائية ضمن مختلف الأطر، بما فيها رابطة آسيان والاجتماع الآسيوي الأوروبي، والحوار بين آسيا والشرق الأوسط والحوار الإقليمي بين الأديان لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد عُقد في تايلند الحدث الخامس لرابطة آسيان المعنون "جسور - حوارات نحو ثقافة السلام" في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وكان ذلك الحدث جزءاً من سلسلة "جسور"، التي تستضيفها مؤسسة السلام الدولية، والتي تشمل عدة أحداث عامة كبرى ستجري في تايلند باستمرار حتى آذار/مارس ٢٠١٥. ويشمل الحدث مجموعة واسعة النطاق من المسائل في السياسة والاقتصاد والعلوم والثقافة والإعلام بهدف تضييق هوة الخلافات وبناء ثقافة سلام وتنمية في عصر العولمة.

إننا نشترك بنشاط في مختلف أطر الحوار والتعاون الدوليين، فضلاً عن تقديم التعاون والدعم التامين، أينما وحيثما كانا ضروريين، من أجل تعزيز الوثام العالمي قدر استطاعتنا. وفي هذا الصدد، تثنى تايلند على حكومة إندونيسيا لاستضافتها المنتدى العالمي السادس لتحالف الأمم المتحدة للحضارات تحت عنوان "الوحدة في إطار التنوع". وتقدم تايلند، بوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء تحالف الأمم المتحدة للحضارات، الدعم بصورة استباقية للترويج لثقافة السلام والحوار بين الأديان والمعتقدات والثقافات.

ويتطلب تعزيز ثقافة مستدامة للسلام اتباع نهج كلي. وأود أن أتشاطر مع الجمعية بعضاً من آرائنا في هذا الصدد. أولاً، لا بد من إشراك الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتؤيد تايلند الأدوار البناءة لمختلف الجهات الفاعلة، سواء من القطاع العام أو الخاص، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والقادة المحليين، والشخصيات الدينية والنساء

الإنسان، كما يؤكد برنامج الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة السلام. إن دولة قطر تدرك أن التأكيد على السلام وبناء السلام وصنع السلام يتطلب الالتزام بطائفة واسعة من الإجراءات العملية في مختلف المجالات. ويتجلى التزام دولة قطر بذلك في عدد من ركائز سياستها الخارجية، وأود أن أذكر بعضاً منها في عجالة. بذلت دولة قطر جهوداً كبيرة ومتميزة لحل النزاعات بالطرق السلمية استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك عن طريق الوساطة، وقد ساهمت تلك المساعي بالتخفيف من حدة التوترات في حالات عديدة شكلت تهديداً للسلم والأمن في العالم، ولاقت إشادة من مختلف الجهات بما فيها الأمم المتحدة.

وقد كان من أسس السياسة الحكومية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في إطار سياسة محورها الإنسان وكفالة حقوق الإنسان للجميع وإرساء الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين ومحاربة الإرهاب ومكافحة الجريمة والفساد. كما أولت الدولة أهمية لتعزيز مشاركة جميع مكونات المجتمع في عملية التنمية الوطنية، ولا سيما جيل الشباب الذي يقع على عاتقه ضمان مستقبل السلم والازدهار.

وأصبح لدولة قطر باع طويل في مجال الحوار بين الثقافات والحوار بين الأديان، وأنشأت مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، الذي عقد مؤتمره الحادي عشر بتاريخ ٢٥-٢٦ آذار/مارس عام ٢٠١٤ تحت عنوان "الشباب ودوره في تعزيز قيم الحوار". بمشاركة أكثر من ٣٥٠ مشاركاً ومشاركة يمثلون أتباع مختلف الأديان السماوية والثقافات. وفي العام الماضي، الذي صادف الذكرى السنوية العاشرة لإقامة أول مؤتمر لحوار الأديان في دولة قطر، عقد مؤتمر الدوحة العاشر لحوار الأديان في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل عام ٢٠١٣ تحت عنوان "تجارب ناجحة في حوار الأديان" ومنحت فيه لأول

المحلية. ونحن نعلق آمالاً كبيرة على تسخير جيل جديد من العقول التقدمية الفكر والنايضة بالحياة، والتي لا مكان في ثقافتها للتعصب والتحريض على الكراهية.

وأخيراً وليس آخراً، فإننا نشهد سرعة انتشار خطاب الكراهية والتحريض في جميع أنحاء العالم من خلال شبكة الإنترنت. ونحن بحاجة إلى صياغة سياسات أكثر فعالية واستكشاف أدوات وآليات جديدة لمنع هذه الأفعال الكيدية ومكافحتها.

وفي الختام، تؤيد تاينند جميع القرارات في إطار هذا البند من جدول الأعمال وتشارك في تقديمها لإظهار عزمنا في هذا الصدد. واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً على التزام تاينند بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لتعزيز ثقافة السلام والتفاهم بين الثقافات. فلنتصد للعنف باللاعنف. ولنبن السلام بالسلام.

**السيد العلي (قطر):** يسرني أن أحاطب الجمعية العامة بشأن بند على قدر من الأهمية. ونشكر معالي الأمين العام على تقريره (A/69/413)، كما نشكر سعادة السيد ناصر بن عبد العزيز النصر، الممثل السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات، على تقريره وعلى ما يقوم به من جهود ومساهمات قيمة في ترسيخ السلام وثقافة السلام.

وقد اطلعنا باهتمام بالغ على تقرير المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام. ونشيد بالمشاريع والأنشطة التي تقوم بها المنظمة لنشر ثقافة السلام واللاعنف في مختلف المجالات التي تضطلع بها المنظمة.

لا شك في أن السلام لا يأتي من العدم ولا يتسرخ بدون البيئة والظروف المواتية له والتي تحافظ عليه. وتشكل ثقافة السلام من مجموعة القيم والمواقف والسلوك الإنساني المستند إلى نبذ استخدام العنف، ويرتبط بمحاور التنمية وحقوق

ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“ الوارد في الوثيقة (A/69/413).

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على أهمية الامتثال للمبادئ الأساسية لإعلان الأمم المتحدة وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في عام ١٩٩٩ (القرار ٥٣/٢٤٣). وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يعزز المجتمع الدولي جهوده المستمرة الرامية إلى نشر ثقافة السلام وتنفيذ برنامج العمل بصورة فعالة.

ونود أن نشاطر الدول الأعضاء الأخرى في الإشادة بعمل ومبادرات (اليونسكو) وتحالف الأمم المتحدة للحضارات وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادرات الإقليمية مثل منتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للحوار بين الأديان، ومنتدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا للحوار بين الأديان. وأود أن أعرب عن تقديرنا للمدير العام لليونسكو على نجاح المنظمة في إطلاق العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢). وقد شعرنا بالارتياح لخطة العمل الجديدة، ونرى أنها توفر فرصا عدة لكفالة التركيز مجددا على الحوار بين الثقافات وثقافة السلام.

ونخطط علما بنتائج المنتدى الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٩ أيلول/سبتمبر. ونود أن ننوه أيضا بدور وإسهامات المرأة والشباب، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، في ثقافة السلام والمواطنة العالمية، بوصفهما الطريق نحو ثقافة السلام تلك. وستواصل ماليزيا مشاركتها في تعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات، والتعاون من أجل السلام، فضلا عن تقديم الدعم النشط لتلك الجهود.

مرة جائزة الدوحة العالمية لحوار الأديان، وهي جائزة سنوية لأفضل مشروع ناجح في ذلك المجال.

وقد كانت دولة قطر من أوائل الدول التي ساهمت في دعم وتطوير تحالف الحضارات الذي يؤدي دورا فاعلا من أجل مكافحة الاستقطاب والتطرف عن طريق تعزيز التسامح والتنوع الثقافي. وقد استضافت الدوحة المنتدى العالمي الرابع للتخالف، في الفترة من ١١-١٣ كانون الأول ديسمبر عام ٢٠١١.

وأما التعليم فيعد من أهم العوامل المساهمة في تنشئة جيل يدرك قيم السلام ويتحلى بتلك القيم. وعليه فقد كان تطوير التعليم من أولويات دولة قطر على المستوى الوطني، حيث يتم إدماج ثقافة السلام في المناهج الدراسية، وحيث توضح المؤشرات الإيجابية التقدم المحرز في تطوير القطاع التعليمي، وكذلك على المستوى الدولي حيث تقوم دولة قطر بعدة مبادرات لمساعدة الأطفال على الحصول على تعليم كاف والتغلب على الآثار السلبية للتزاعات، بما فيها مبادرة ”التعليم فوق الجميع“ ومبادرة ”علم طفلا“ التي أطلقتها صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر، التي تهدف إلى توفير تعليم ابتدائي عالي الجودة لملايين الأطفال في الدول التي تعاني من الصراعات والحروب.

أخيرا نود أن نشير إلى أننا نتفق مع الأمين العام على أن السلام ينبغي أن يعتبر واحدا من الأبعاد الاستراتيجية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومع توصية المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ذلك الصدد بشأن اعتبار أن السلام لا يمكن أن يقتصر على مجرد غياب النزاع، بل يتطلب احترام وكفالة الحقوق المشروعة للشعوب والكرامة والتنوع والحوار بين الثقافات.

**السيد حنيف (ماليزيا)** (تكلم بالإنكليزية): أود بداية، أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام، على تقريره عن ”تشجيع

أن يساعد على تحقيق هدف الحفاظ على السلم والاستقرار العالميين وتعزيزهما بوصفهما شرطين أساسيين لا مناص منهما لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وفي الختام، يسرُّ ماليزيا أن تكون من مقدمي مشروع القرار A/69/L.34 بشأن متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، ومشروع القرار A/69/L.41 المتعلق بتشجيع الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات والتعاون من أجل السلام. نود جميعاً أن نقيم عالماً خالٍ من العنف والحرب، وأن نعيش في سلام ووثام. وفي سبيل تحقيق ذلك، يجب علينا أن نعمل بلا كلل لبناء عالم أكثر أمناً وسلاماً لأطفالنا وأجيالنا المقبلة.

**السيد رحمة الله (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** يؤيد وفد بلدي كلا مشروعَي القرارين المقدمين اليوم في إطار بند جدول الأعمال "ثقافة السلام" (A/69/L.41 و A/69/L.34)، ما دامنا يعطيان زحماً للعديد من الإجراءات المتخذة بالفعل لتعزيز التفاهم والتسامح والتضامن داخل الدول وفيما بينها. وهي أمور تزداد الحاجة إليها بشدة في عالم اليوم الذي مزقته النزاعات والمواجهات والإرهاب والتعصب الديني. ولكي يكونا فعالين، يجب تعزيز مشروعَي القرارين هذين بإعلان المبادئ بشأن التسامح، وتحالف الحضارات - في إطار المحفل العام للأمم المتحدة المعني بالحوار بين الحضارات - وجميع الصكوك والأطر القانونية الأخرى ذات الصلة بالثقافة والسلام.

ويقتضي تنفيذ مشروعَي القرارين، العمل بصورة حسنة التنسيق من جانب منظومة الأمم المتحدة - بقيادة اليونسكو - والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وسائر أصحاب المصلحة الآخرين، بهدف الحد من الفقر - الذي يؤدي إلى النزاع - وتعزيز تماسك النسيج الاجتماعي، وشمول الجميع والتعددية والمشاركة الديمقراطية، فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة لجميع قطاعات المجتمع، بمن في ذلك النساء والشباب والأطفال.

وأود أن أذكر باقتراح رئيس وزراء ماليزيا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين بشأن إنشاء الحركة العالمية للمعتدلين، الذي يدعو الشعوب من جميع المعتقدات الدينية، بما في ذلك جميع الجوانب المشتركة بين الأديان والثقافات، إلى العمل معاً من أجل التصدي لمشكلة التطرف (انظر A/65/PV.19، صفحة ٢٦). وتؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بأن الجوانب المتعلقة بالاعتدال وتعزيز ثقافة السلام ستحد من التطرف والراديكالية في نهاية المطاف. ويحدونا الأمل في أن تتمكن جهودنا النبيلة من التصدي لأصوات المتطرفين والمتعصبين وإسكانها في نهاية المطاف. وتحقيقاً لذلك الهدف، نحث الدول الأعضاء على العمل معاً على تحقيق ثقافة السلام والاعتدال بين الشعوب على الصعيدين المحلي والدولي.

ويسلم وفد بلدي بأهمية صون السلام والوثام بهدف تفادي عدم الاستقرار وانعدام الثقة اللذين يعوقان الجهود الإنمائية للبلدان. وأود أن أتشاطر معكم بإيجاز بعض خبرات ماليزيا في تعزيز ثقافة السلام. إن ماليزيا بلد متعدد الأعراق والثقافات والأديان. وفي سبيل الحفاظ على السلام والوثام بين مختلف الجماعات العرقية والإثنية بين السكان استحدثت ماليزيا مفهوم "ماليزيا الواحدة" الذي يركز على التوازن والتنمية الشاملة وتعزيز الثقافة والمبادئ الأخلاقية، استناداً إلى القيم الإيجابية المنشودة.

ونرى أن جهودنا المتواصلة لتعزيز ثقافة السلام والحوار وتبادل الأفكار إنما هي بين أفضل السبل إلى ترسيخ التفاهم والقبول بين مختلف المجموعات والمعتقدات والأديان. وينبغي أيضاً أن نواصل تبادل الأفكار والمعارف، فضلاً عن اكتشاف الحيز المشترك الذي يمكن من تحقيق مزيد من التقارب بين المجموعات المتباينة. ولدينا إيمان راسخ بأنه ينبغي أن يكون تعزيز ثقافة السلام عملية شاملة للجميع. وعليه، فإن من شأن التفاعل الإيجابي بين الشعوب ذات الثقافات والقيم المتنوعة

عام ٢٠١٥، سيركز الاجتماع الخامس للمؤتمر على إجراء حوار أوثق بين الزعماء الدينيين والسياسيين. ونتطلع إلى تعزيز التعاون بين مؤتمر الزعماء الدينيين وتحالف الأمم المتحدة للحضارات بهدف زيادة توطيد السلام والاستقرار من خلال الحوار بين الثقافات والأديان.

وبوصفها أول دولة من المنطقة الأوروبية الآسيوية تتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠، فضلا عن رئاسة منظمة التعاون الإسلامي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ فقد واصلت كازاخستان تعزيز الحوار بين الأديان على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسنّ بلدي أيضا تشريعات جديدة، علاوة على إنشاء وكالات وآليات حكومية جديدة. وكازاخستان ملتزمة تماما بتوفير التعليم الأخلاقي والروحي للأطفال والشباب، بغرض مساعدتهم على التغلب على الخواء الروحي للقيم الإنسانية، فضلا عن تعزيز النسيج الأخلاقي لمجتمعنا. وقد ساعد ذلك على حماية السكان من أخطار التدمير الذاتي والتدهور المعنويين.

وأطلقت كازاخستان أيضا السنة الدولية للتقارب بين الثقافات، ثم أطلقت في وقت لاحق، العقد الدولي للتقارب بين الثقافات ٢٠١٣-٢٠٢٢، الذي اعتمد أثناء الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وقد أتاح ذلك مجالا لعقد من الأحداث والأنشطة الرامية إلى تعزيز التقدم بشأن مسائل بدءا من التسامح إلى بناء ثقافة السلام حقا.

وتعهدت كازاخستان بالانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى دعم الوثام والتعاون على الصعيد العالمي، فضلا عن تعزيز السلام على أساس يومي، في ذات الوقت الذي تركز فيه على بناء القدرات البشرية وتمكين الشعوب في مرحلة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويجب التركيز أيضا على الشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين والمهاجرين.

وأمامنا فرصة اليوم للحد من انتشار التطرف والتحيز والتعصب عن طريق التثقيف والحث على القيم والاستخدام المناسب للتكنولوجيات الجديدة، فضلا عن نشر المعلومات وتدفعها بطريقة حرة. ويجب أن نبذل جهودا على نطاق أوسع بغية تحقيق السلم والأمن الدوليين على نحو مستدام، عن طريق نزع السلاح العام والكامل وتحديد جميع أسلحة الدمار الشامل بطريقة فعالة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة. وتكسني تدابير بناء الثقة والجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والتفاوض بشأن التسويات السلمية أهمية بالغة أيضا. ويجب التصدي للمشاكل الناشئة عن حالات ما بعد النزاع عن طريق اتخاذ التدابير من قبيل تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، وبرامج جمع الأسلحة، وتبادل المعلومات ولجان الحقيقة والمصالحة.

ويمكن إحراز التقدم على الصعيد العالمي من خلال الجهود التي تبذلها فرادى الدول الأعضاء. وقد كانت الجهود التي تبذلها كازاخستان في هذا الصدد ملحوظة في العديد من الأبعاد. وبوصفها دولة تعيش فيها ١٣٠ مجموعة عرقية وما يقرب من ٢٠ طائفة دينية مختلفة، فقد أنشأت كازاخستان آلية فريدة في نوعها للحوار بين الأعراق والأديان - ألا وهي جمعية الشعب الكازاخستاني - وهي هيئة تضطلع بدور هام في تنمية الدولة وعملية صنع القرار، بما في ذلك من خلال المشاركة المباشرة في العمليات التشريعية لبرلمان بلدي.

وفي سبيل تعزيز السلام والاستقرار عن طريق الحوار بين الأديان والثقافات المختلفة، أطلق رئيس كازاخستان في عام ٢٠٠٣ مؤتمر زعماء الديانات العالمية والتقليدية، الذي يعقد كل ثلاث سنوات. وفي ختام المؤتمر الرابع، أنشئ في أيار/مايو ٢٠١٢ مجلس الزعماء الدينيين بغرض التركيز على التعاون مع المحافل والمنظمات الدولية الأخرى مثل الأمم المتحدة. وفي

- بغرض مكافحة الانجذاب نحو التطرف والإرهاب والتزعات الانفصالية والانشقاق والمذاهب الظلامية. ويمكننا تحقيق أهدافنا العالمية هذه عن طريق بقاءنا في إطار التحالف، ومواصلة التركيز على أهدافنا الأساسية المتمثلة في تحقيق التقارب بين الثقافات، وتعزيز التفاهم المتبادل ومكافحة احتجاز الأشخاص والمعتقدات الدينية رهينة من قبل الأقليات ذات الأيديولوجيات المتطرفة.

وفي هذه الأوقات العصيبة، التي يعقد فيها البعض العزم على تأليب الأيديولوجيات والجماعات على بعضها بعضا، فإن من مسؤولية أصدقاء تحالف الحضارات مواصلة العمل بما يقتضي من وضوح وحكمة وعزم، وبطريقة فعالة أكثر من ذي قبل. وقد أدرك المغرب منذ وقت مبكر ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى منع الإرهاب والتطرف الديني عن طريق اتباع استراتيجية وقائية. وتقوم تلك الاستراتيجية الرامية إلى نزع التطرف على ثلاثية الأمن الديني، والأمن الوقائي، والتنمية البشرية.

وفي ذلك الإطار، يوفر المغرب التدريب التقني على مكافحة الإرهاب. وافتتح البرنامج بتدريب ٥٠٠ من الأئمة الماليين في المغرب. وطلبت بلدان أخرى، مثل كوت ديفوار والنيجر وتونس وغينيا مساعدة المملكة المغربية في تمكين أئمتها من الاستفادة من هذا التدريب. وتعترم وزارة الأوقاف التي تتولى الإشراف على البرنامج تشييد معهد للتدريب في فاس، في استجابة منها لتزايد الطلب في هذا المجال. علاوة على ذلك، واستنادا إلى خبرته وتقاليده وإرادته السياسية، ما زال المغرب يحافظ دائما على إيجاد حيز للسلام والرخاء في المغرب العربي وأفريقيا والمنطقة الأوروبية - المتوسطية والشرق الأوسط عامة.

وما يزال المغرب يعمل بشكل بناء على إقامة علاقات حسن الجوار وبناء الثقة بين جميع الساحات الثقافية. ويعتزم المغرب - بالتعاون مع مكتب اليونسكو في الرباط - اتخاذ عدة إجراءات

**السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** يشرف وفد بلدي أن يشارك في مناقشة اليوم بشأن ثقافة السلام. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر السيدة إيرينا بوكوفا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والسيد جورج سامبايو، الممثل السامي السابق لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، والسيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات، على جهودهم الرامية إلى نشر ثقافة السلام والحوار واحترام التباينات. ونرحب بجميع الجهود الهادفة إلى إدماج تلك القيم، مع التركيز بشكل خاص على التثقيف ومشاركة الشباب. وأحطنا علما أيضا بتقرير الأمين العام (A/69/413) عن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها منظمات الأمم المتحدة خلال العام الماضي، بهدف تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان.

ويواجه العالم اليوم مشاكل رئيسية بسبب الانقسامات التي تصرفنا عن أهدافنا المشتركة المتمثلة في السلم والأمن العالميين. وبالرغم من العديد من الجهود المبذولة الرامية إلى تعزيز تلك الأهداف المشتركة، فإنه من المؤسف أن نلاحظ تزايد شدة التعصب والتمييز العنصري وكره الأجانب وكره الإسلام، علاوة التوترات فيما بين الدول والأعراق والأديان، في حين لا يزال السلام بعيد المنال. ولا يزال أمام العالم طريق طويل لكي يكفل قدرة الدول وشعوبها على تعلم التعايش في ظل التنوع وأن تكون مصدرا للثروة الروحية والثقافية والحضارية. ومن الضروري أيضا أن تصبح الأمم المتحدة عاملا حافزا لإيجاد أشكال جديدة للتعاون والتضامن والمشاركة من أجل رفاه البشرية وتقديمها، فضلا عن صون السلام والكرامة لجميع الشعوب أينما وجدت.

لقد أصبحنا جميعا الآن أمام نقطة تحول تاريخي على الصعيد العالمي من الناحيتين السياسية والاقتصادية. ومن الضروري أن نحافظ على محافل الحوار - كتتحالف الحضارات

التي شاركت في المفاوضات بشأن مشروع القرارين على مرونيتها وإسهاماتها القيمة في الصياغة.

وتعتقد اليابان أن النساء يشكلن عناصر فعالة لإحلال السلام ويمكن أن يساهمن بقدر كبير في منع نشوب النزاعات وحلها. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ما فتئت اليابان تعزز بنشاط دور المرأة في هذه المجالات. وعلاوة على ذلك، تتشاطر رأي العديد من الوفود الأخرى بأن إحلال السلام يقع على عاتق الأجيال المقبلة. ولذلك، نولي أهمية كبيرة لإشاعة ثقافة السلام فيما بين الشباب من خلال التثقيف بالمواضيع ذات الصلة. وكما ذكر رئيس الوزراء الياباني السيد شيترو آبي أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر،

”اليابان أمة ما فتئت تعمل لاجتثاث ثقافة الحرب من أفئدة الناس، وهي لن تدخر جهداً في مواصلة القيام بذلك“ (A/69/PV.9، صفحة ٣٠).

وفي السياق نفسه، دعمت اليابان المنتدى الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام، الذي عقد في أيلول/سبتمبر، وتركيزه على دور المرأة والشباب في النهوض بثقافة السلام. وفي ذلك الصدد، وفيما يتعلق بمشروع القرار بشأن متابعة الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، تود اليابان توجيه اهتمام خاص إلى الفقرة السابعة عشرة من الديباجة التي تنص على ما يلي:

”وإذ تعترف بدور المرأة والشباب في تعزيز ثقافة السلام، ولا سيما بأهمية زيادة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي الأنشطة التي تعزز ثقافة السلام، بما في ذلك في حالات ما بعد النزاع“.

وتؤمن اليابان إيماناً راسخاً بأن دور المرأة والشباب وإسهاماتها في ثقافة السلام يكتسبان أهمية لا لأن النساء

ترمي إلى تحسين حماية التنوع الثقافي وتعزيز التعددية والحوار بين الثقافات والأديان. وبالمثل، لطالما دعا المغرب إلى تعزيز الثقافة من خلال الحوار، وظل دائماً بلداً يرحب بالتسامح والتعايش المنفتحين على الحضارات والثقافات والأديان الأخرى. وكما قال جلالة الملك محمد السادس، في خطاب تلاه في مؤتمر المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة لعام ٢٠٠١:

”ما يزال المغرب، مثلما كان منذ أمد طويل، ملتقى للتسامح والتعايش، وملاذاً للتفاهم والتعايش، ومنطلقاً لإقامة الجسور بين الحضارات والثقافات وبين شتى المجتمعات، بغض النظر عن أصولها الدينية والعرقية ومعتقداتها المتنوعة.“

ومن ذلك المنطلق، يحدونا الأمل في أن يساهم التقارب بين الثقافات وإسهامها كبيراً في ظهور ثقافة حقبة للتسامح والحوار والتفاهم بين جميع الدول الأعضاء، فضلاً عن تهيئة أرض خصبة للانفتاح على الآخرين وقبول خصائصهم المحددة.

وأخيراً، يسرُّ المملكة المغربية أن تقدم مشروع القرارين A/69/L.34 و A/69/L.41 المعنونين ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“ و”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“ على التوالي، وتحث على اعتمادهما بتوافق الآراء.

**السيد سومي (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): تود اليابان أن تعرب عن خالص امتنانها للأمين العام على تقريره عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/69/413). كما نود أن نعرب عن شكرنا لممثل بنغلاديش على عرض مشروع القرار بشأن متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام (A/69/L.34)، ولممثلي باكستان والفلبين على عرضهما لمشروع القرار المتعلق بتشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/69/L.41). وتود اليابان كذلك شكر الوفود

الثقافات والأديان، علاوة على الدور الهام الذي اضطلعت به ولا تزال في تحفيز التقارب والتواصل والتعايش السلمي بين الأمم والشعوب، بفضل موقعها الاستراتيجي بين المنطقة العربية والقارتين الأفريقية والأوروبية. ومن منطلق إيمانها بأهمية مزيد تفعيل الحوار الحضاري، والعمل على تعميق مفاهيم السلام والتسامح والحوار بين الحضارات المختلفة، وزيادة الفهم المتبادل بين الشعوب، وإيلاء الاهتمام للدور الفاعل الذي تلعبه العوامل الإنسانية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، ندعو كافة مكونات المجموعة الدولية من دول ومنظمات دولية ومجتمع مدني وقطاع خاص وإعلام إلى ضرورة مضاعفة الجهود وتضافرها من أجل نشر ثقافة التقارب والحوار والتعاون والتضامن بين الشعوب والأمم والحضارات والثقافات والأديان، والاستفادة من الأطر والآليات المتاحة، خاصة تلك التي توفرها منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها وبرامجها المختلفة. إن الحاجة لهذه الجهود تبدو اليوم أكيدة أكثر من أي وقت مضى بحكم ما يشهده العالم اليوم من تنام محير ومقلق للفكر الأيديولوجي الإقصائي وللتطرف وللمخاطر الإرهابية التي أضحت تمثل تهديدا محققا باستقرار ولامة شعوبنا ومجتمعاتنا وللأمن والسلام الدوليين بصفة عامة. لقد دعمت تونس الجهود والدور المحوري لمنظمة اليونسكو في الترويج لثقافة السلام والتقارب بين الثقافات والحضارات من خلال برامجها المختلفة، ولا سيما في إطار برنامج عملها المتعلق بثقافة السلام واللاعنف، وكذلك خطة عمل العقد الدولي للتقارب بين الثقافات للقرن العشرين (٢٠١٣-٢٠٢٢). اللذين يمثلان إطارين هامين لمزيد التركيز، صلب منظمة اليونسكو، على الحوار بين الثقافات وثقافة السلام.

كما تشيد تونس بإدراج محور الثقافة في خطة التنمية لما بعد سنة ٢٠١٥. وفي نفس السياق، تجدد تونس

والشباب يمثلون جزءا هاما من سكان العالم فحسب، بل لأنهم عناصر رئيسية لنوع تغيير العقليات والمؤسسات والثقافات الذي نسعى إليه.

**السيد الخياري (تونس):** أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على الجهود التي بذلها من أجل إعداد تقريره الموحد حول "تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام" (A/69/413). والذي جمع فيه لأول مرة الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وتحالف الحضارات وبقية كيانات وأجهزة الأمم المتحدة المعنية، لدعم ثقافة السلام والحوار والتعاون لخدمة أهداف السلام ومتابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل السلام. كما لا يفوتني أن أشيد بجهود الممثل السامي للأمم المتحدة لحوار الحضارات السيد ناصر عبد العزيز النصر، خاصة في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

لقد نصت ديباجة ميثاق منظمة الأمم المتحدة أنه، في سبيل تنفيذ الأهداف السامية للمنظمة، وأقتبس:

"اعتزنا نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلام والأمن الدوليين."

وبالمثل، ينص الميثاق التأسيسي لليونسكو في ديباجته على ما يلي "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبني حصون السلام".

وفي هذا الإطار، أود أن أجدد دعم بلدي تونس ومساندتها الكاملة لهذا الهدف السامي. وهي التي طالما مثلت عبر تاريخها الممتد على ما يزيد عن ٣٠٠٠ سنة. حاضنة العديد من الحضارات المتعاقبة، ومركزا للتفاعل الإيجابي بين

يليهما "العمل" و "أرض الآباء" - وهو ما يشكل رؤية وبرنامج كاملين؟ هل نحن بحاجة لأن نذكر مرة أخرى بأن بلدنا يشارك منذ سنوات عديدة في عمليات الأمم المتحدة في مناطق عدة من العالم من أجل الدفاع عن السلام؟

نود أن نشكر الأمين العام على تقريره عن هذه المسألة، الوارد في الوثيقة A/69/413. عقب مرور أربع سنوات على نهاية العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠، أرحب بأن ثقافة السلام لا تزال تشكل أحد شواغل المجتمع. وتتشاطر الكامبيرون موقف الأمين العام القائل بأنه لا بد من أخذ السلام في الاعتبار لدى صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويدرك بلدي أهمية إعلان وبرنامج العمل ثقافة السلام من أجل خير البشرية جمعاء، وخاصة الأجيال المقبلة.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أنه يجب علينا غرس الدفاع عن السلام في أذهان الناس. ونشارك بنشاط في برنامج العمل. لذلك، نؤيد مبادرة "التعليم أولاً" العالمية. وفي ذلك الصدد، أدرجنا التربية المدنية في المناهج الدراسية الرسمية، بدءاً بقسم تعليم اللغات في المرحلة الابتدائية - وهو، بالمناسبة، إلزامي ومجاني للجميع - حتى السنة الأخيرة من التعليم الثانوي. وينقل البرنامج قيماً عدة مثل فهم الآخرين والتسامح والمعرفة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وقبول الاختلافات بوصفها مصادر للإثراء. ويساعد هذا على تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي واحترام التنوع وتوخي الاحترام المتبادل وهيئة أجواء مواتية للسلام والتفاهم. ولا يفوتني التأكيد على أهمية أندية اليونسكو، التي تتكون من طلاب في المدارس الثانوية وتهدف إلى تعزيز الدعوة إلى القيم التي تعمل المنظمة على نشرها.

وأود أن أؤكد احتفال الكامبيرون في يوم ٢١ أيلول/سبتمبر من كل عام، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، باليوم

دعمها للخطة الاستراتيجية الجديدة لتحالف الأمم المتحدة للحضارات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، التي تعكس رؤية جديدة لتوسيع مجال أنشطة هذه المنظمة وتطوير طرق وأساليب برمجة وتنفيذ المشاريع في المجالات الأساسية التي يعنى بها التحالف وهي التعليم، والشباب، والإعلام، والهجرة. كما تتمن تونس شروع تحالف الأمم المتحدة للحضارات في تنفيذ مشاريع فعلية تترجم أهداف وغايات التحالف بما في ذلك ضمن آليتي الاستراتيجية الوطنية والإقليمية، على غرار الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. كما نشيد ببرامج التعاون والشراكة التي ينفذها التحالف مع العديد من الشركاء من القطاعين العام والخاص، علاوة على توسيع نطاق برامج وأنشطة التحالف الموجهة إلى الشباب.

ولا يفوتني أن أتطرق، في نفس السياق، إلى الجهود التي قامت بها بقية أجهزة وبرامج الأمم المتحدة لدعم ثقافة السلام، وفي مقدمتها لجنة بناء السلام التي تضطلع بدور محوري في تعزيز جهود بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

وفي الختام، أود أن أعبر عن تقديري لكافة الجهود الرامية إلى نشر رسالة التسامح والحوار في عالمنا اليوم، وأجدد التأكيد على التزام تونس بالمشاركة في تلك الجهود، انطلاقاً من دورها التاريخي وامتداداً لجهودها لنشر الأمن والسلام.

**السيد تومو مونغي (الكامبيرون)** (تكلم بالفرنسية): إن السلام مثل الأوكسجين الذي نتنفسه، ولا ندرك مدى أهميته في معظم الأحيان حينما يكون متاحاً. ونهمله أحياناً ولا نعيه اهتماماً. وحينما لا تتمتع به، ندرك مدى أهميته بوصفه عاملاً حافزاً في كل مجال من مجالات النشاط الإنساني وفي جميع مساعيها، الفردية أو الجماعية، لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

هل نحن بحاجة لأن نشدد مرة أخرى على أننا نولي الأمر أهميته الكاملة، حيث أن شعار بلدنا يبدأ بكلمة "السلام"،

لتناوله بموجب ولايتها المتمثلة في الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

كما أن هذا الموضوع يمثل إحدى القضايا الرئيسية لحاضر شعوبنا ومستقبلها، وهي قضية جدية دائما بأن نعيد النظر فيها وأن نركز عليها وننظر فيها بعمق، وقبل كل شيء، أن نعمل معا بشأنها.

ويرحب وفد بلدي بالجهود المتعددة الجوانب التي تبذلها الأمم المتحدة، بالنيابة عن المجمع الدولي، بغرض وضع واعتماد المبادئ والقيم التي ينبغي أن يقوم عليها التعايش بين الشعوب من أجل السلام. وقد اتخذت الجمعية العامة العديد من القرارات في هذا الصدد، وما برح بلدي يدعم هذه القرارات من خلال المشاركة في تقديمها. ويسرني أن أنوه على وجه الخصوص بالقرارين ٢٤٣/٥٣ ألف و ٢٤٣/٥٣ بء، وفي المقام الأول، بالقرار ١٠٤/٦٧ بشأن تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، الذي اتخذته الجمعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وباعتماد العقد الدولي للتقارب بين الثقافات ٢٠١٣-٢٠٢٢ الذي يتيح لنا الإطار والفرصة للعمل معا من أجل بناء ثقافة سلام حقيقية، تستلهم روح إعلان ياموسوكرو لعام ١٩٨٩.

ويود وفد بلدي أن يثني على العمل الممتاز الذي أنجزته وكالات وهيئات الأمم المتحدة الرئيسية في الميدان، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها، والذي يرمي إلى تفعيل المثل والمعايير التي تنص عليها القرارات السالفة الذكر. ويتبادر إلى ذهني بصفة خاصة الدور الحيوي الذي تقوم به اليونسكو في هذا الشأن ودور تحالف الحضارات الذي أثبت، منذ إنشائه، أهميته وفائدته في منظومة الأمم المتحدة.

كما نؤيد جميع المبادرات التي اتخذتها منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز الحوار بين الأديان وثقافة السلام. وتقدر بنن أيضا أيما تقدير الإسهام المتميز لبعض هياكل المجتمع

الدولي للسلام، وباليوم الدولي للاعنف في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. واليومان فرصة لإعادة التأكيد على القيم العزيزة على منظمنا، التي بدونها ستمسي البشرية في خطر. وأنا أتكلم عن معركتنا المشتركة، دافعا عن القيم المشتركة المتمثلة في صون وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات ونزع السلاح وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتعزيز كرامة الإنسان وحقوقه والديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد والتسامح والمساواة بين الجنسين واللاعنف والتسوية السلمية للخلافات.

وإذا أُريد للسلام أن يكون مستداما، يجب أن يكون شاملا للجميع. ولهذا، من الأهمية بمكان تعزيز التعايش السلمي فيما بين مختلف الثقافات والأديان. ويسهم الحوار بين جميع المعتقدات والأديان والثقافات إسهاما قيما في تحقيق التماسك والوئام الاجتماعيين فضلا عن الحوار النشط في الكامبيرون، بوصفها قارة أفريقية مصغرة. ويمكننا ذلك من التصدي لظاهر التحامل وتحسين التفاهم. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نؤكد على أهمية دور التثقيف وزيادة الوعي عبر وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي الختام، فإن السلام يُغرس في عقول الناس أثناء ممارستهم لحياتهم اليومية. وفي سبيل تحقيقه، يتعين علينا مضاعفة أنشطتنا على جميع المستويات كي تتمكن من إحراز تقدم على أساس يومي في تعزيز السلام والتمتع به. وأدعو الجميع هنا إلى مواصلة العمل معا من أجل تحقيق ذلك الهدف. فعليه يعتمد مستقبلنا المشترك. وفي ضوء هذه الاعتبارات جميعا، انضمت الكامبيرون، كما كان الحال في السنوات السابقة، إلى مقدمي مشروع قرار اليوم (A/69/L.34) و (A/69/L.41)، واللذين نود أن نطلب إلى الجمعية العامة تأييدهما بالإجماع.

**السيد أغبانغلا (بنن) (تكلم بالفرنسية):** أثني على عقد جلسة اليوم التي تتيح لنا فرصة سارة لتناول موضوع بالغ الأهمية، تمثل منظمنا المشتركة أفضل مكان وإطار ممكنين

ويرى وفد بلدي أننا إذا أردنا أن نبني ثقافة السلام، ولا سيما في أفريقيا، يجب علينا أن نتعاون للتفكير والعمل بصورة منهجية من خلال مبادرات جديدة وذات طابع مختلف تماما. ولا بد أن تتجاوز هذه المبادرات الاستجابة الأمنية المشروعة اللازمة لمكافحة جميع أنواع التطرف العنيف، ولا سيما أشكال التطرف ذي الدلالات الدينية. والحوار المنهجي والصادق بين الأديان والثقافات هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يساعدنا في التغلب على الكارثة في هذا المجال.

وهذا هو هدف ونطاق المبادرة الأفريقية للتثقيف في مجالي السلام والتنمية من خلال الحوار بين الأديان والثقافات التي اتخذتها حكومة جمهورية بنين. وسيجري إطلاقها رسميا في كوتونو خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ في ندوة دولية، سنقوم بدور الميسر لها. وتغطي تلك المبادرة بالفعل بدعم العديد من الشركاء الذين أود أن أنوه، من بينهم، بتحالف الحضارات واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأن أشكرهم. وهي تمثل أحد الشواغل الرئيسية في أفريقيا اليوم وستكون موضوعا للقرارات التي ستُتخذ في مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتهدف هذه المبادرة إلى مكافحة تصاعد التطرف الديني في أفريقيا من خلال معالجة جذوره.

ويجري الاضطلاع بهذه المبادرة بالتوازي مع مبادرتين أخريين، وهما، الندوة الدولية بشأن الحوار بين الأديان المحلية والمسيحية والإسلام في خدمة السلام، التي عقدت في كوتونو يومي ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ تحت رعاية اليونسكو، وفي الآونة الأخيرة، الندوة الدولية بشأن الحوار بين الأديان التي عقدت في كوتونو في الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠١٤ برئاسة الكاردينال جان - لوي توران، رئيس المجلس البابوي للحوار بين الأديان.

المدني، ولا سيما مركز الحوار بين الأديان والثقافات الذي أنشأه جلاله الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، والكائن مقره في فيينا، ومؤسسة فيليكس هوفويه - بوانيني للسعي إلى السلام، ومقرها في ياموسوكرو.

وأود أن أشدد على وجه الخصوص على الحوار، بما في ذلك الحوار بين الأديان والثقافات، والذي ما فتئ بلدي، بنين، يعلق أهمية خاصة عليه. وحيث أننا نملك خبرة واسعة في هذا الشأن، نرى بكل تواضع أن هذه الحقيقة تمكننا اليوم من أن نوجه رسالة إلى البلدان الأخرى، لا سيما في أفريقيا. وكما هو معلوم، فإن مكانة الأديان ودورها في الحياة العامة، سواء في أفريقيا أو في أي مكان من العالم، ليسا بسيطين. وعلاقة مجتمعاتنا المعاصرة بالأديان، سواء كانت ديانات محلية أو ديانات أهل كتاب، من جهة وبين أتباع هذه الأديان، من جهة أخرى تتسم بالتعقيد في الكثير من الأحيان. حيث ينشأ باستمرار التحامل والكراهية وسوء الفهم.

غير أننا عندما ندقق النظر، سنجد أن الجسور ونقاط التلاقي موجودة بالفعل بين الأديان ويمكن ترميمها. ونحن نكتشف هذه الحقيقة من خلال فتح مجالات للحوار، مما يسمح للسلطات الدينية المختلفة وأتباع الأديان على اختلافها بالحديث للتعرف على بعضهم بعضا بشكل أفضل، مع احترام الهويات الخاصة بكل منهم، ول مناقشة آرائهم وإزالة حالات سوء التفاهم وتيسير الفهم المتبادل وللإعتراف بضرورة العيش معا في المجتمع. ولا يسعنا تعزيز الحوار إلا بتثقيف الشباب بشأن التسامح والانفتاح والتفاعل الثقافي وتدريب تاريخ الأديان في المدارس. كما أن ثمة دورا لوسائل الإعلام، ولا سيما الشبكات الاجتماعية، بوصفها ناقلا محتملا للتعبس والكراهية أو، وعلى العكس من ذلك، بوصفها عاملا يعزز التقارب الثقافي من أجل السلام.

العنف وتعزيز اللاعنف وممارسة ذلك عن طريق التعليم والحوار والتعاون والاحترام الكامل لمبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في المسائل التي تقع أساساً في إطار الولاية المحلية للدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلاً عن الالتزام بالتسوية السلمية للتراعات، وبذل الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة فيما يتعلق بالتنمية وحماية البيئة، واحترام الحق في التنمية ودعمه.

ويتطلب تعزيز ثقافة السلام تحقيق الأفراد من سن مبكرة جداً. وعلى الصعيد الوطني، تتحمل المدرسة والأسرة والمجتمع بأسره المسؤولية عن غرس القيم والمواقف وأنماط السلوك اللازمة لثقافة السلام. ويجب أن تقترن تلك الجهود باتخاذ إجراءات تكميلية مماثلة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتقع على عاتق الدول الأعضاء المسؤولية عن الامتثال بميثاق الأمم المتحدة وسائر المعاهدات الدولية التي هي طرف فيها، والتي تشكل جزءاً من القانون الدولي.

ولا يمكن تحقيق ثقافة السلام عن طريق التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية. ولا يمكن تحقيق ثقافة السلام عن طريق الإجراءات الرامية إلى الإطاحة بالحكومات التي تم تشكيلها بصورة شرعية عن طريق تطبيق القانون المحلي المنشأ. بموجب قرار سيادي اتخذته شعوب تلك البلدان. ولا يمكن تحقيق ثقافة السلام مع وجود الأسلحة النووية التي ما زالت تهدد بإبادة البشرية والبيئة بقوة أكبر حتى بعد مضي ٧٠ عاماً تقريباً على قصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي. ولا يتوافق أي من أسلحة الدمار الشامل مع ثقافة السلام.

إن فرض البرامج الوطنية على الشعوب الأخرى عن طريق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي أو العسكري عمل إجرامي وطريقة لا أخلاقية لإعاقة التقدم نحو ثقافة السلام. وتتطلب تنمية ثقافة السلام الإدارة القاطعة لجميع

وعلى سبيل التمهيد لندوة كوتونو، أود أن أبلغ الجمعية بأن وفد بنين سينظم حدثاً جانبياً بعد قليل بشأن هذه المبادرة في قاعة مجلس الوصاية من الساعة ١٣/١٥ إلى الساعة ١٤/١٥. وسيجري خلال الحدث عرض المبادرة بجميع جوانبها بالتفصيل على الأعضاء. والدعوة عامة لجميع الأعضاء الذين يعون الوعود الهائلة التي تنطوي عليها هذه المبادرة النبيلة. ونحن بحاجة إلى دعمهم وإسهاماتهم من أجل إنجاح المبادرة.

**السيد ليون غونزاليس (كوبا)** (تكلم بالإسبانية): تولى كوبا أهمية كبيرة لهذه المناقشة. إن نشر ثقافة السلام هو جوهر الأمم المتحدة. وقد أعرب مؤسسو المنظمة في الميثاق عن تطورات شعوبهم إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وعن إيمانهم بكرامة الإنسان وقيمتها والحاجة إلى تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية أفسح. وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لا تزال تلك الأهداف التأسيسية هي القوة الدافعة وراء عمل الأمم المتحدة.

وتؤكد كوبا من جديد التزامها الكامل بالوفاء بميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المقاصد والمبادئ المنصوص عليها فيه، وتؤكد أن عملها على صعيد العلاقات الدولية يستلهم ضرورة تعزيز ثقافة السلام في جميع المجالات.

ويكتسي الهدف من زيادة تعزيز الحركة العالمية لأجل ثقافة السلام، كما لوحظ في الوثائق، أهمية كبيرة، على النحو الذي أكدت عليه الجمعية العامة في قرارها ١٢٥/٦٨. وقد تكرر ذلك التأكيد أيضاً في مشروع القرار A/69/L.34 المقترح لاعتماده اليوم. لقد أحرز التقدم نحو التنمية الكاملة لثقافة السلام عبر مجموعة من القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي حددتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بوصفها جزءاً من مفهوم ثقافة السلام التي يأتي بين عناصرها الأساسية، من بين أمور أخرى، احترام الحياة وإنهاء

الحرب والتراعات في غضون أيام فحسب في حين يستغرق تحقيق السلام سنوات عديدة. وللأسف، ما زلنا نشهد احتدام التراعات المسلحة التي تحصد أرواح المقاتلين والمدنيين على السواء، بمن في ذلك الأطفال، في بعض أنحاء العالم. ولا يزال التطرف العنيف يهدد السلام والتنمية.

وما برحت الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في احتواء التراعات عن طريق مختلف الأنشطة والتدخلات في مناطق النزاع، في ذات الوقت الذي تواصل فيه تعزيز خطتها الإنمائية التي اتفق عليها قادتنا. ويرى بلدي أن السلم والتنمية مترابطان. وعليه، فقد اتفقنا جميعا على اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفها موضوعا لمناقشاتنا خلال السنوات المقبلة، وخاصة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وبوصفها بلدا خارجا من النزاع ودمرته آفة الحرب في العقود الأخيرة، في ذات الوقت الذي يواصل فيه عملية الإصلاح الذاتي، ترى كمبوديا أن ثقافة السلام تمثل قيمة أساسية بالنسبة لها، وهي ملتزمة بمبادئ ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا وميثاق الأمم المتحدة. ويمثل تحقيق السلام والاستقرار هدفا للرابطة في الأجل الطويل. وتولي كمبوديا أيضا أهمية كبيرة لاعتماد تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية على الصعيد الإقليمي عبر مختلف الاجتماعات السنوية مع جميع شركائنا في الحوار في إطار الرابطة، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية. لقد أصبحت معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، التي هي أداة قانونية ترمي إلى تعزيز السلام والصداقة والتعاون في المنطقة، أكثر رواجاً بانضمام ٣٢ بلدا إليها بصفتها أطرافاً متعاقدة سامية، في حين تتطلع البلدان الأخرى إلى الانضمام إليها.

وترحب كمبوديا بقرار الجمعية العامة ٢٨٢/٥٥ الذي اعتمده في دورتها الخامسة والخمسين لإعلان اليوم الدولي

أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، فضلا عن اتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي لها، بصرف النظر عن أشكالها ومظاهرها، وأينما وأيا كان مرتكبوها، بما في ذلك إرهاب الدولة. ولا يمكن تصور إمكانية بناء ثقافة حقيقية للسلام بالنسبة للشعوب المضطهدة تحت نير الاستعمار والمحرومة من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال.

وتأتي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في طليعة البلدان التي تعمل على تطبيق التدابير التي تسهم في تعزيز ثقافة السلام. وكما هو معروف، على سبيل المثال، فقد أنشأت هذه المنطقة أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وجميع الدول الأعضاء في المنطقة هي دول أطراف أيضا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد أثبتت شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التزامها بالسلام وأكدت مجددا على ضرورة الحلول التفاوضية للنزاعات عن طريق إعلان المنطقة للسلام. وهي إحدى نتائج مؤتمر القمة الثاني لجماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في كانون الثاني/يناير في هافانا. وتمثل الجماعة نفسها، فضلا عن إعلان منطقة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة للسلام، إسهامين حقيقيين في ثقافة السلام، ومثالين ملموسين على كيفية التغلب - عند توفر الإرادة السياسية - على العقبات التي تقف في طريق التعايش السلمي والتضامن بين شعوبنا.

**السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية):** أولا، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأود أيضا أن أؤكد على بعض النقاط بصفتي الوطنية.

تشدد كمبوديا على أهمية ثقافة السلام، وترى أنه يجب غرسها في قلوب شعوب العالم، ما دمنا نسلّم بإمكانية اندلاع

(القرار ١٣١/٦٩) والمكرس لتعزيز صحة الشعوب في جميع أنحاء العالم، والذي شارك في تقديمه عدد كبير من البلدان، بما في ذلك بلدي، واعتمدته الجمعية العامة في الأسبوع الماضي بدون تصويت.

**السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اكتسب بند جدول الأعمال الذي ناقشه اليوم، ومشروعاً القرارين اللذان سنت فيهما بعد قليل (A/69/L.34 و A/69/L.41)، أهمية متزايدة في الأشهر والسنوات القليلة الماضية. وكان من الأهمية البدء بهما لتركيزهما على السلام، أهم الركائز التي تأسست عليها منظمنا، ولتأكيدهما على الحاجة إلى تأسيس ثقافة مناسبة لبناء السلام، الأساس الرئيسي الذي يجب أن يُبنى عليه السلام الدائم والعاقل. ويرجع السبب في اكتسابهما المزيد من الأهمية إلى النشاط المتزايد، لا سيما في منطقتنا، للعناصر الخبيثة التي تعارض مبدئياً السلام وتعادي ثقافة السلام. وفي هذا السياق، ندرك جميعاً مخنّة شعبي العراق وسوريا نتيجة أعمال قوى العنف الأعمى والأسود.

ولأن ثقافة السلام، كما نص عليها قرارات الجمعية العامة، تؤثر أساساً على الأفراد والمجتمعات، نتوقع أن تساعد المثل السامية والنبيلة المدرجة في مشروع القرارين اليوم في الحد من الدعم الذي تحصل عليه المجموعات الإرهابية في سوريا والعراق من أجزاء مختلفة من المنطقة وخارجها، بما في ذلك من بعض الأفراد والمجتمعات، وفي القضاء على هذا الدعم في نهاية المطاف. وبالمثل، ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا لتنفيذ مشروع القرارين، وبالتالي مكافحة ثقافة العنف والتطرف المضادة التي تفسد عقول بعض الشباب.

وتولي جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة للجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاعتدال والحوار والتفاهم بين الثقافات والأديان والحضارات. وأخذت حكومة بلدي في العام الماضي زمام المبادرة باقتراح القرار المتعلق بعالم ينبذ

للسلام. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وفي سياق نشاط المجتمع الدولي هذه المناسبة، خاطب رئيس وزراء كمبوديا الأمة بشأن أهمية هذا اليوم، وبيّن إنجازات كمبوديا والتزاماتها الرامية إلى الحد من النزاعات المسلحة والحروب وإهانتها في جميع أنحاء العالم.

الأهم من ذلك، إن كمبوديا رحبت أيضاً بالقرار ٢٧١/٦١، الذي أعلن ٢ تشرين الأول/أكتوبر باعتباره اليوم الدولي للاعنف - ويوافق ذلك اليوم عيد ميلاد المهاتما غاندي، الأب الروحي لحملات اللاعنف، والذي كافح لتحقيق الاستقلال الوطني للهند في عام ١٩٤٧.

وفي حين تؤدي الحروب إلى هشاشة الدول ولا يمكن أن تكون خياراً، يجب صون السلام من خلال اتخاذ تدابير لبناء الثقة واحترام القواعد الدولية وسيادة القانون. ولذلك، فإن وفد بلدي أحاط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام (A/69/413)، الذي يسلط الضوء على العمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بغية تعزيز التعليم والحوار والمصالحة والحوار بين الأديان والنهج القائم على الحقوق. ويختتم التقرير بالدعوة إلى تبني كيانات الأمم المتحدة لنهج متكامل على نحو متزايد.

وبينما ندرك أهمية جميع الأديان في الإسهام في تعزيز ثقافة السلام، يعتقد وفد بلدي أنه من الأهمية الحيوية بمكان أن نغرس في نفوس الأجيال الشابة نزعة الركون إلى السلام والعيش في وئام. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشارك كمبوديا في تقديم مشروع القرار بشأن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/69/L.41)، الذي سيُعتمد بتوافق الآراء اليوم في الجمعية العامة.

وأخيراً، أود أن أعثتم هذه الفرصة لأشكر الهند على المبادرة باقتراح مشروع القرار المتعلق بإعلان يوم دولي لليوغا

الذي تنشأ منه. والثقافة التي تغذي هذا النوع الجديد من العنف منشرة بالفعل وتصيب المجتمعات القريية والبعيدة على حد سواء. والمتطرفون الذين يمارسون العنف وغيرهم من أعداء السلام ينتمون اليوم إلى الكثير من البلدان والأعراق والجنسيات. وبما أن التحديات التي تواجه السلام قد أصبحت ذات نطاق عالمي، بات علينا اتخاذ مختلف الإجراءات للتصدي لها. ومن ثم، فإن حشد السكان على الصعيد العالمي ضد أعداء السلام بات الآن ضرورة. وإجراء حوار عالمي هو نقطة الانطلاق للتصدي لتلك الضرورة.

وتعلن دياحة ميثاق اليونسكو أنه "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام". إذا أردنا أن نكسب المعركة بين التطرف والاعتدال وبين التسامح والتعصب الأعمى، ينبغي لنا أن نبدأ بتغيير العقول. إن المتطرفين الذين يضطلعون بأعمال العنف والذين يفترضون أنهم وحدهم الذين يستحقون العيش مهياًون عقلياً لرفض السلام. ولا يوجد دين يعلم أتباعه أنهم وحدهم يستحقون العيش. فقتل الأبرياء باسم الدين هو تشويه مطلق للدين. وينبغي أن تتعاون أصوات الحكمة من جميع الأديان وأن تؤكد من جديد على ولائها المطلق للسلام والتسامح.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ أكتوبر ١٩٩٤، أعطى الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

**السيد لوبري - بولانجيه** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): يرحب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتقرير الأمين العام عن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/69/413) وبالتقدم الموصوف في التقرير الذي قادتته منظمة الأمم المتحدة للتربية

والعنف والتطرف العنيف (١٢٧/٦٨) الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء. وجاءت المبادرة من فخامة السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، في الخطاب الذي ألقاه في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (انظر A/68/PV.6، صفحة ٢١). وبين التأييد الواسع النطاق الذي حظي به القرار أهمية المسألة في أعين العالم، فضلاً عن الحاجة الملحة إلى العمل المنسق الحازم من قبل المجتمع الدولي الذي يهدف إلى التصدي لتنامي ظاهرة التطرف العنيف.

وتشهد التطورات التي وقعت منذ اتخاذ القرار على أهمية الدعوة وعلى مدى ضرورة عمل جميع الدول لكبح التطرف العنيف. ويسرنا أن نرى تنامي الوعي في كل منطقة ومحفل دولي، وكذلك في الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، بضرورة اعتماد سياسات واتخاذ إجراءات لمكافحة التطرف العنيف. وقد عُقد، في الأسبوع الماضي، المؤتمر الدولي الأول بشأن موضوع عالم بيند العنف والتطرف العنيف في طهران، بجمهورية إيران الإسلامية، والذي شارك فيه ممثلون للحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من أكثر من ٥٠ بلداً. وتوج المؤتمر باعتماد إعلان وخطة عمل يجري تعميمهما في الجمعية العامة باعتبارهما وثيقة في إطار بند جدول الأعمال اليوم. ويشدد الإعلان وخطة العمل على القواعد والمبادئ الرامية إلى تعزيز السلام والتسامح داخل المجتمعات وفيما بين الشعوب والمجتمعات المحلية، ويعدد الإجراءات المموسة التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ تلك القواعد والمبادئ.

وفي عالمنا الذي يتسم بالعدول، لا يمكن احتواء جذور الشر في منطقة واحدة. إن أعمال العنف والتطرف العنيف والثقافات التي تغذيها معدية مثل فيروس الإيبولا وفيروس الإنفلونزا H1N1، وتؤثر على العالم بأسره بنفس الطريقة التي يؤثر بها ثاني أكسيد الكربون، بغض النظر عن المكان

ما برحت المرأة تعاني من أثر الأزمة الاقتصادية والمالية. فهي ضعيفة بشكل غير متناسب وتتأثر بالتحديات الإنسانية الأخرى أيضاً، مثل الفقر، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة، والتشرد الداخلي والصراعات، الأمر الذي يؤدي إلى مواطن ضعف إضافية. ومع ذلك، تتأثر المرأة أيضاً بشكل غير متناسب بآثار الكوارث الطبيعية، وشح الموارد ونقص أو عدم الإنصاف في الحصول على خدمات ومرافق لائقة في مجالي الصحة والتعليم. وللأسف، نعلم أيضاً أن المرأة ما زالت تتعرض لمستويات غير مقبولة من العنف.

وبناء على ذلك، يكفل الاتحاد في حال الاستجابة لحالات الطوارئ أن يدمج في برامجه استراتيجيات مناسبة لمنع العنف والتخفيف من آثاره والاستجابة له، بما في ذلك إسداء المشورة للناجيات من العنف. وبالإضافة إلى ذلك، يضمن الاتحاد إدماج الاعتبارات الجنسانية في جميع مجالات عملنا، بما في ذلك المياه والنظافة الصحية والرعاية الصحية والمأوى. ويتمشى كل هذا مع إطارنا الاستراتيجي بشأن مسائل التنوع الجنساني. وبعبارة أخرى، نقوم بتحديد الاحتياجات والقدرات المتميزة للنساء والفتيات والرجال من جميع الأعمار وإمكاناتهم وتعامل مع ذلك كله.

ونشجع أيضاً على زيادة في برامج المتطوعين وتعزيزها لمواجهة الأسباب الكامنة وراء مواطن الضعف وتعزيز المجتمعات المحلية الآمنة والقادرة على التكيف. وبتعزيز العمل التطوعي، نكون قادرين على طرح نهج مزدوج لدعم المرأة. أولاً، إن المتطوعات من النساء، الشابات منهن والمسّنات، هنّ الأقدر على تقديم المساعدة الإنسانية لمجتمعاتهن المحلية، وعلى وجه التحديد للنساء الأخريات. ثانياً، أظهرت التجربة أن المرأة عندما تشارك فهي تجد بسهولة أكبر نظم الدعم التي تساعدها على بناء الثقة اللازمة لمواجهة مشاكلها اليومية.

والعلم والثقافة (اليونسكو) وتحالف الأمم المتحدة للحضارات ولجنة بناء السلام ومتطوعو الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والعديد من كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وعلى وجه التحديد، يتفق الاتحاد مع تركيز الأمين العام على الترابط بين ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات ودعوته إلى:

”أن تتخذ نهجاً يزداد تكاملاً في تناولها لهذه المشاكل، ولا سيما في الأنشطة التي تنفذها في الميدان“ (A/69/413، الفقرة ٩٥).

[هامش] حسبما يتبين من التقرير المفرد المقدم هذا العام.

يلتزم الاتحاد التزاماً قوياً بتعزيز ثقافة عالمية تقوم على احترام السلام واللاعنف والحوار بين الثقافات والإدماج الاجتماعي، تحتفي حقاً بالقيم والكرامة الإنسانية. وفي الواقع، إن تعزيز الإدماج الاجتماعي وثقافة اللاعنف والسلام هو واحد من أهدافنا الاستراتيجية الثلاثة للعقد الحالي. ويذكر التقرير أن تحويل ثقافة العنف إلى ثقافة سلام يتطلب تحولاً في العقلية والسلوك على الصعيد العالمي عن الطريقة التي نفكر ونتفاعل بها حالياً - من أن نكون محصورين في الاختلافات إلى تقدير التنوع والتعددية؛ ومن رد فعل سلبي إلى استجابة مشتركة ووقاية استباقية؛ ومن الاستبعاد القائم على الخوف إلى التواصل المبني على الإنسانية المشتركة؛ ومن اللجوء إلى العنف اللفظي والجسدي عند الشعور بالتهديد إلى الحوار البناء والثقة.

وفي هذا الإطار، نعتقد أن النساء والشباب والأطفال مصادر قوية للتغيير، وهناك حاجة إلى تسخير طاقاتهم ومهاراتهم عند السعي إلى تحقيق تحول اجتماعي يفضي إلى ثقافة اللاعنف والسلام. وعلاوة على ذلك، نؤمن بأن التعليم والعمل التطوعي ركيزتان في غاية الأهمية عند السعي إلى إحداث تحول مجتمعي يفضي إلى ثقافة اللاعنف والسلام.

الموثقة توثيقاً جيداً الناتجة عن العنف، وتهيئة مجتمعات محلية أكثر أماناً وأكثر شمولاً. وتشكل الحياة الأسرية والمدارس ووسائط الإعلام والتفاعلات المجتمعية جميعها منابر تعليمية محتملة للترويج لثقافة اللاعنف والسلام.

أخيراً، بالإضافة إلى التعليم القائم على القيم والمهارات بغرض معالجة الأسباب الكامنة للعنف، فإننا نشجع بقوة على زيادة فرص العمل التطوعي وتعزيزها. إن العمل التطوعي، الذي نعتبره تعليماً غير رسمي، يقع في صميم بناء المجتمعات المحلية وهو حافز على التماسك الاجتماعي. وهو طريقة ممتازة للأفراد من أجل المساهمة في مجتمعاتهم المحلية من خلال العمل جنباً إلى جنب مع أشخاص من مختلف الخلفيات والثقافات والأديان وذلك بالإضافة إلى فوائده بالنسبة للنساء والفتيات والتي سبق وأن أشرت إليها. إنه يعزز نظم الدعم المجتمعي، وبالتالي يزيد القدرة على التحمل ويقلل من الضعف في مواجهة أعمال العنف.

وفي الختام، نعتقد أن الأثر المتراكم للنهج غير المعرفية في التعليم القائم على المهارات والقيم، بالاقتران مع العمل التطوعي، يؤثر تأثيراً إيجابياً على المجتمع ككل من خلال الحد من آثار العنف الاجتماعية والاقتصادية المؤكدة، ومن خلال إنشاء مجتمعات أكثر أماناً وأكثر شمولاً للجميع.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ١٤ من جدول الأعمال.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرارين A/69/L.34 و A/69/L.41، بصيغتهما المنقحتين شفويًا. فيما يتعلق بمشروع القرار A/69/L.34، المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام"، أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

وكما أكد الأمين العام في مبادرة "التعليم أولاً" العالمية، فإن أهمية كفالة الحصول على التعليم الجيد للجميع أمر متفق عليه على نطاق واسع. والمسائل الأساسية المتبقية هي: ما نوع التعليم الذي نريد أن نقدمه؟ وماذا ينبغي أن يكون الغرض منه، وبالتالي، المحتوى من حيث القيم الإنسانية الشاملة التي نريد للتعليم أن يغرسها؟ ويعتقد الاتحاد اعتقاداً راسخاً أن التعليم في المدارس أو السياقات غير الرسمية لا يقتصر على تنمية الإدراك أو المعرفة، ولكنه يتعلّق أيضاً بغرس القيم الإنسانية وتعزيزها، فضلاً عن المهارات الاجتماعية والحياتية التي تمكن الأفراد من العمل والتفاعل بشكل متناغم وبناء. ويرى الاتحاد أننا إذا أردنا العمل من أجل عالم خالٍ من التمييز والاستبعاد والعنف، فيجب أن يغرس التعليم مهارات مثل المشاركة الوجدانية والتفكير الذي لا يحكم على الآخرين، والاستماع الفعّال، والتفكير النقدي، والتواصل الخالي من العنف، والتفاوض والوساطة الجماعيين.

إن التعليم عندما يلامس القلب فهو يعزز التقدير الحقيقي للتنوع واحترامه. ولذلك، فإن التعليم يهدف أساساً وإلى حد كبير إلى تعلم الوجود والعيش معاً. ومع ذلك، فكيف يمكن للمرء ألا يكون عنيفاً في حالات العنف، أو لا يلجأ إلى العنف في البيئات الهشة؟ ونعتقد أن الردود تبدأ من اكتساب القدرة على "الشعور بأنفسنا" - أي تحليل الحالات من المنظور الإنساني ومن ثم الشروع في اتخاذ إجراءات بناءة. ومن الموثق جيداً أن تطبيق هذه المهارات يحدّ في الواقع من احتمال اللجوء إلى العنف رداً على السلوك العنيف للآخرين.

إن القدرة على الدخول في حوار بناء واحترام التنوع يقلل من فرص انخراط الأطفال والشباب في سلوكيات تمييزية. كما يحد من احتمال اللجوء إلى العنف للتعامل مع الاختلافات أو الحد من التوترات. وهذا الأثر التراكمي يؤثر بشكل إيجابي في المجتمع ككل بالحد من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية

نام، كازاخستان، لكسمبرغ، المغرب، النمسا، هنغاريا، اليابان.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.41، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.41 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٦٩/١٤٠).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف تحدد مدتها بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد سمفيليان** (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تدرك أرمينيا وتؤيد تأييدا كاملا أهمية القرار ٦٩/١٤٠، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، وتثني على جهود مقدميه الرئيسيين على أساس اعتقادها القوي بأن هذه الحوارات يمكن أن تعزز السلام والاستقرار الاجتماعي، واحترام التنوع على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، والبيئة المواتية للسلام والتفاهم المتبادل. ونعتقد أن الحوار بين الأديان والثقافات ينبغي أن يهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام والتنمية، وأن يدين بشدة كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز بجميع أشكاله ومظاهره.

وبناء على ذلك، تأمل أرمينيا في أن فرصة أذربيجان في استضافة المنتدى العالمي في عام ٢٠١٦، المذكورة في الفقرة ١٠ من القرار الذي يشير على وجه الخصوص إلى تعزيز التفاهم المتبادل فيما بين مختلف الحضارات والثقافات والأديان والمعتقدات، سوف تثبط بشدة من عزيمة حكومة أذربيجان على مواصلة اتباع السياسة التي ترعاها الحكومة المتمثلة في رهاب أرمينيا وكراهية الأرمن، وتقنع أذربيجان

**السيدة إليوت** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/69/L.34: إريتريا، إيطاليا، بالاو، بلغاريا، بنن، بوركينا فاسو، توغو، تونس، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، جيبوتي، دومينيكا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السنغال، سوازيلند، سورينام، سيشيل، الصومال، غيانا، غينيا، فييت نام، قيرغيزستان، الكامبيون، كوت ديفوار، الكونغو، كيريباس، كينيا، ليسوتو، مالي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، هولندا، اليمن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.34؟  
اعتمد مشروع القرار A/68/L.34 (القرار ٦٩/١٣٩).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.41، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، بصيغته المنقحة شفويا.  
أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

**السيدة إليوت** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/69/L.41: الاتحاد الروسي، إيطاليا، بروني دار السلام، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، توغو، تونس، سلوفينيا، شيلي، الصين، فييت

يعتقد أن الحوار لا يمكن أن يكون ناجحا إلا في بيئة حيث يمكن الاستماع لكل الأصوات، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وحيث يوجد مشهد إعلامي حر ومفتوح. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضا أن من المهم أن نفكر مليا في دور كل من الحكومات والمجتمع المدني. ومن المهم كثيرا أن تتخذ الحكومات نفسها إجراءات إيجابية لتهيئة الظروف بحيث لا يتم التغاضي عن اضطهاد الأفراد على أساس الدين أو المعتقدات، بدلا من انتظار المجتمع المدني أو الهيئات الدولية لكي تتخذ وحدها الإجراءات اللازمة.

وأخيرا، فإننا على ثقة بأن مقدمي مشروع القرار سوف ينظرون في هذا الاقتراح على نحو إيجابي لجعل هذا القرار مبادرة تقدم كل سنتين.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

#### البند ١٢٨ من جدول الأعمال

**التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه**

#### مشروع القرار (A/69/L.42)

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن لممثل السويد لعرض مشروع القرار A/69/L.42.

**السيد توريسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية):** طلبت الكلمة اليوم لعرض مشروع القرار المتعلق بالتحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه. ويسرني أن أعرض مشروع القرار، على النحو الوارد في الوثيقة A/69/L.42، نيابة عن مقدميه العشرين الأصليين. ونشكر كل الذين انضموا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار اليوم، وبالطبع نرحب ترحيبا حارا بأي مقدمين إضافيين.

بمراجعة سياستها العدائية تجاه بلد مجاور وإعادة النظر فيها، مع الإسهام في تحقيق الصداقة والتفاهم المتبادل كأداة هامة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا للمتكلم الوحيد شرحا للموقف.

أعطي الكلمة لممثلة إيطاليا لتدلي ببيان بعد اعتماد مشروع القرار.

**السيدة غاتو (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن القرار ١٤٠/٦٩، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات والتعاون من أجل السلام". يود الاتحاد الأوروبي أن يتقدم بالشكر إلى وفدي باكستان والفلبين على الروح البناءة جدا التي قادا بها عملية التشاور.

ويقدر الاتحاد الأوروبي الجهود التي يبذلها مقدمو مشروع القرار الرئيسيون للنظر في الشواغل المتبقية التي أثبتت في السنوات السابقة، ويسلم بأن النص قد استمر في التحسن على مر السنين. ونقدر على نحو خاص التغييرات التي أدخلت على الفقرة الثالثة عشر من الديباجة والفقرات ١٠ و ١٢ و ١٨ من منطوق مشروع القرار. ومع ذلك، لم تتجسد جميع شواغلنا في النص. ويود الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، أن يشدد على أنه ما زال يولي أهمية كبيرة للإشارة دائما إلى الدين أو المعتقد باقتران أحدهما مع الآخر، ولحقيقة أن حرية الدين أو المعتقد تنطبق على الأفراد كأصحاب حقوق قد يمارسون هذا الحق سواء داخل المجتمع، بما في ذلك الأقليات الدينية، مع الآخرين أو بشكل فردي.

وإذ يعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ تقديره لمساهمة المجتمع المدني في تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان، فإنه

وقد نظرت الجمعية العامة، من خلال قرارها ١٧٥٩ (د-١٧) المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، في التقرير المتعلق بتحقيق الأمم المتحدة بشأن الحادث (A/5069) وطلبت إلى الأمين العام أن يُعلمها بأي أدلة جديدة تتصل بهذه الكارثة. وأحال الأمين العام إلى الجمعية العامة تقرير لجنة همرشولد المستقلة (A/68/800 المرفق) في مذكرة مؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤. وقدّر الأمين العام في المذكرة أن التقرير يتضمن أدلة جديدة، واقترح أن تنظر الجمعية العامة في ثلاثة خيارات مختلفة لدراسة المعلومات الجديدة. وأكدت المذكرة أن ما قدمه داغ همرشولد من خدمات وتضحيات لا نظير لها وما تركه من إرث يفرض علينا السعي لكشف الحقيقة كاملةً فيما يتعلق بالظروف التي أفضت إلى وفاته المأساوية مع مرافقيه.

وترحب السويد بتقرير لجنة همرشولد وبطلب الأمين العام بأن تنظر الجمعية العامة فيه. ونحن ننضم إليه في تشجيع الدول الأعضاء على الإفراج عن أي مستندات يجوز لها صلة بالموضوع والتي يمكن أن تقدم معلومات جديدة فيما يتعلق بحادث تحطم الطائرة، ونرحب بكل ما يمكن القيام به لزيادة توضيح هذه المسألة. وينبغي تنفيذ تلك التدابير مع إيلاء الاعتبار الواجب لكرامة داغ همرشولد والآخرين الذين لقوا مصرعهم، وكذلك كرامة أفراد أسرهم الذين يحضر بعضهم هنا اليوم. ونحن بالتالي نستجيب لدعوة الأمين العام بعرض مشروع القرار في الجمعية العامة. وفي هذه المرحلة، نرى أن من المناسب، وتماشياً مع اقتراح لجنة همرشولد، عدم استئناف تحقيق الأمم المتحدة بالكامل، ولكن بدلا من ذلك الشروع في استئنافه على نحو مركز ومدروس.

وقد صاغت السويد مشروع قرار ذا ثلاثة عناصر تنفيذية في أعقاب مشاورات غير رسمية على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وتطلب الفقرة ١ إلى الأمين العام أن يعين فريقا

إن أقوال وأفعال داغ همرشولد، ثاني أمين العام للأمم المتحدة، سعيا لتحقيق السلام معروفة جيدا لدى الجمعية العامة. وكان تأثيره على دور المنظمة ووظيفتها عميقا حتى في حياته. ولكن فترة ولايته، التي اتسمت بالرؤية والواقعية، مهدت الطريق أيضاً للسياسات والممارسات التي تم تعميمها وتوطيدها على نحو يجعلنا نعتبرها الآن من المسلمات. لقد عمل همرشولد على تعزيز نزاهة الأمم المتحدة ومنصب الأمين العام واستقلالهما - وهما من المثل العليا التي نادراً ما تكون مثار تساؤل في أيامنا هذه والتي تتسم بأهمية حاسمة، فيما توسعت الأمم المتحدة لتصبح عضويتها شبه عالمية. كما وضع مفهومها للدبلوماسية الوقائية وضرب أمثلة رائدة لمشاركة الأمين العام الدبلوماسية المباشرة. علاوة على ذلك، فقد أرسى الأساس لإحدى الأدوات التي لا تزال الأهم والأبرز في مجموعة أدوات الأمم المتحدة، وذلك بإنشائه في عام ١٩٥٦ لأول بعثة حفظ سلام مسلحة تابعة للأمم المتحدة، وهي قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة. وبذلك، ظل تراث داغ همرشولد مهما طوال نصف القرن الذي انقضى منذ ذلك اليوم المشؤوم في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ عندما وافته المنية. ولكن في حين أننا نعرف الكثير عن حياته ومساهماته، لا تزال بعض ملابسات الحادث، الذي وضع نهاية مفاجئة وعنيفة لحياته، غير واضحة.

ما نعرفه هو أنه في ليلة ١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، تحطمت طائرة سويدية كانت تقل ١٦ شخصا منهم داغ همرشولد بالقرب من مدينة ندولا، فيما كان يُطلق عليها آنذاك روديسيا الشمالية والتي تُسمى الآن زامبيا. وقد لقي كل من كان على متن الطائرة حتفه. وصدر على مر السنين عدد من الدراسات التي توفر معلومات أساسية عن حادث تحطم الطائرة وتتناول أسبابه وملابساته. ومع ذلك، لم تتوصل أي منها إلى تفسير أكيد لحادث تحطم الطائرة. وهذا ينطبق أيضا على التحقيقات التي أجرتها الأمم المتحدة ذاتها.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من النظر في البند ١٢٨ من جدول الأعمال. رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

مستقلا من الخبراء لدراسة المعلومات الجديدة وتقدير قيمتها الإثباتية. وتشجع الفقرة ٢ الدول الأعضاء على الإفراج عن أي مستندات يجوزها ذات صلة بالموضوع وأن تقدم إلى الأمين العام المعلومات ذات الصلة بوفاة داغ همرشولد ومرافقيه. وأخيرا، تطلب الفقرة ٣ إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن التقدم المحرز. وستنظر اللجنة الخامسة في الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

وتعرب السويد عن امتنانها للدعم الذي تلقيناه بالفعل لهذه المبادرة، ولا سيما التعاون من قبل زامبيا. ونحن ممتنون أيضا للترويج والنمسا وميانمار وبيرو ومصر وغانا وجمهورية كوريا، وهي الدول الأعضاء التي لديها أو كان لديها مواطنون خدموا في منصب الأمين العام للأمم المتحدة. والسويد أيضا في غاية الامتنان لروح التعاون والمرونة التي أبدتها جميع الوفود التي ساعدتنا في هذه المبادرة.

إن الهدف من مشروع القرار هو المساعدة في تسليط ضوء جديد على الظروف التي أحاطت بوفاة داغ همرشولد والذين كانوا معه على متن الطائرة، ليس عن طريق تقديم الوثائق الموجودة فحسب، ولكن أيضا بتهيئة الظروف اللازمة لكي يتسنى في نهاية المطاف الاستماع إلى الشهود الذين لم يتم إيلاء الاهتمام الواجب لإفادتهم حتى الآن. ويجدو حكومة بلدي أمل صادق في أن تتمكن بذلك من بدء السير في الطريق النهائي لإغلاق ملف هذه المسألة، احتراما لذكرى وكرامة داغ همرشولد والذين لقوا حتفهم معه وغيرهم من المعنيين بالأمر. ولذلك، نلتمس من الجمعية تأييد القرار.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه سيُنظر في مشروع القرار A/69/L.42، المعنون "التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه"، في موعد لاحق سيعلن عنه.